شهرية الشرق الأوسط

(٧)

أزمة السلة الغذائية العربية

التحديات واتجاهات المعالجة

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن توجهات يتبناها
مركز دراسات الشرق الأوسط

الطبعة الأولى
عمان – ٢٠٠٨

كافة الحقوق محفوظة
لمركز دراسات الشرق الأوسط

تطلب منشوراتنا من
مركز دراسات الشرق الأوسط
هاتف ٤٦١٣٤٥١– فاكس ٤٦١٣٤٥٢
ص.ب ٢٠٥٤٣ – عمان (١١١١٨) الأردن
E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO
HTTP://WWW.MESC.COM.JO

وجميع المكتبات الأردنية والعربية الكبرى

أزمة السلة الغذائية العربية

التحديات واتجاهات المعالجة

تحرير

محمد أبو حمور

المشاركون

إبراهيم سيف — خالد الوزني

أحمد الريماوي — خليل الحاج توفيق

بشار الشريدة — طارق التل

جواد الحمد — عبد الله الطاهر

محمد أبو حمور

شهرية الشرق الأوسط ٧

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠٠٨/٩/٣٣١٦)

المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
تقـــديـــــم	٧
المقـــدمـــــة	١١
المحور الأول حقيقة الأزمة وعلاقتها بسياسات الاحتكار والمضاربات في اقتصاد السوق	١٥
المحور الثاني التكامل الغذائي العربي، الحاجات والإمكانات والتحديات	٢١
المحور الثالث إدارة الأزمة في الوطن العربي	٤٧
المحور الرابع الجهود المبذولة في الأردن لمواجهة الأزمة رسميا وشعبيا	٦٣
الخلاصة والتوصيات	٨٣
قائمة المشاركين	٩٠
ملخص بالإنجليزية	–

التقديـــم

في الوقت الذي يمر فيها العالم بأسره، ومنه الوطن العربي على وجه الخصوص، بأزمات غذائية واقتصادية تعصف به وتهدد أمنه واستقراره السياسي والاجتماعي والاقتصادي، يصدر هذا الكتاب، وهو يمثل وقائع حلقة النقاش التي عقدها المركز في وقت سابق تحت عنوان «**أزمة السلة الغذائية العربية: التحديات واتجاهات المعالجة وتوجهات الحل في الأردن**». ولأهمية الموضوع رأى المركز نشرها في هذا الإصدار من إصداراته التي تحمل اسم «**شهرية الشرق الأوسط**».

يعرض الكتاب للأسباب التي لها دور كبير في حدوث الأزمة الغذائية، منها وجود سياسات اقتصادية عالمية لا تلتزم بأخلاقيات التعاملات الجارية، مثل الاحتكار والمضاربة غير المشروعة، ومثل الإهمال في تطوير سياسات الإنتاج الغذائي، وتطوير أساليب الترشيد الاستهلاكي، وأساليب شراء جديدة، بالإضافة إلى التأثير المباشر لارتفاع أسعار النفط عالمياً، إذ إن معظم المنتجات الغذائية- إن لم تكن جميعها- تعتمد في كثير من مراحل إنتاجها على النفط. ومن الأسباب أيضا تغيّر المناخ في بعض الدول المنتجة والمصدّرة لبعض المواد الغذائية الرئيسة مثل الأرز والقمح والذرة المنتجة للزيوت.

ويتناول الكتاب أهمية التكامل الغذائي العربي من حيث الحاجات والإمكانات والتحديات؛ فالتكامل حاجة ضرورية ومطلب أساس للقدرة

على مواجهة هذه الأزمة العالمية، لا سيما أن الوطن العربي قادر على مواجهتها إذا أراد ذلك، وأن إمكاناته متوفرة ويسهل التعامل معها.

يقدم الكتاب تصورا حول إدارة الوطن العربي للأزمة، والدول العربية متفاوتة في ذلك، فهناك الدول النفطية وغير النفطية، وهناك الدول قليلة العدد سكانياً وضخمة العدد، ولذلك لوحظ عجز دول عربية في التعامل مع الأزمة، في حين أن دولا عربية أخرى عملت على زيادة أجور العاملين في القطاع العام، وطالبت القطاع الخاص بمثل هذا الإجراء.

وكان تعامل الإدارات العربية مع الأزمة بمواجهتها عبر مساعدة المواطنين وليس عبر وضع سياسات اقتصادية أو برامج زراعية أو قوانين استهلاكية وترشيدية، مما يعني بقاء الأزمة موجودة، وبقاء الشعوب والحكومات معتمدة على زيادة الأجور وليس على وضع البرامج البديلة.

ومن هنا يخلص الكتاب إلى ضرورة اتباع سياسات اقتصادية وزراعية، تدعم الزراعة وترشّد الاستهلاك، بالإضافة إلى تشريعات وقوانين تعمل على حفظ القطاع الزراعي وتشجع على الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية، سواء على صعيد الوطن العربي جميعاً أو على صعيد كل قطر وحده.

ولا بد من ضرورة إشراك جميع فئات المجتمعات ومؤسسات المجتمع المدني العربية وقطاعات الاقتصاد الخاصة في بلورة حزمة من الإجراءات

المتعددة: سياسياً واجتماعياً وتعليمياً واقتصادياً وغيرها، حتى لا تتفاقم الأزمة وتنشأ عنها تداعيات سياسية واجتماعية سيئة.

وإنني إذ أقدم لهذه المادة لأشكر الزملاء المشاركين الذين تفضلوا بأوراقهم ومناقشاتهم ومداخلاتهم الثرية التي أغنت الموضوع، وقدمت تحليلات وتوضيحات لكثير من تفصيلاته، ولما قدموا من اقتراحات وتوصيات لصانع القرار العربي سياسيا واقتصاديا لمواجهة الأزمة بكل قوة.

وأشكر كذلك معالي الدكتور محمد أبو حمور على تحريره العلمي لهذا الكتاب، وأتمنى أن تكون هذه المادة ذات تأثير فاعل في اتخاذ سياسات عربية اقتصادية ناجعة، تستطيع تجاوز الأزمات الاقتصادية التي تواجه العالم العربي رسميا وشعبيا.

جواد الحمد

المدير العام

المقدمة

تعتبر الأزمة الغذاء عالمية، وهي حقيقية ومهمة، حيث تنبع أهمية قطاع الزراعة في الناتج المحلي من كونه مرتبطا بأعمال الزراعة ذاتها، وما يرتبط فيها من صناعات وخدمات ومدخلات إنتاجية أخرى، إلا أن تأثر البلاد الفقيرة في العالم- والوطن العربي من ضمنها- كان أقوى وأوضح من الدول الكبرى والغنية.

شكل ارتفاع الأسعار بشكل عام والارتفاع في أسعار المواد الغذائية الأساسية بشكل خاص تحدياً كبيراً للوطن العربي كما لكثير من دول العالم، خصوصاً في ظل تزايد احتمالات تفاقم التداعيات على الاستقرار الاجتماعي والسياسي وفي ظل التذبذب وعدم الاستقرار في السوق الاقتصادي على مختلف المستويات.

ويشار إلى أن القطاعات الزراعية والصناعية في الوطن العربي لم تعد قادرة على تلبية احتياجات المواطنين من المواد الغذائية والسلع الأساسية بسبب التزايد المتسارع في أسعار الوقود العالمي من جهة وهبوط سعر صرف الدولار من جهة أخرى، وبسبب سياسات الحكومات في تخفيف الدعم عن القطاعات الزراعية خصوصاً، وبسبب عدم نجاح الدول العربية في تبني مشاريع اقتصادية تكاملية لحل المشكلة على المدى البعيد، وهي الأمور التي فاقمت التخوفات في الوطن العربي.

ومن المعلوم أن اقتصاد السوق يسمح بعمليات مضاربة سوقية تحمل كثيراً من المخاطر على الاستقرار الاقتصادي من جهة وعلى أسعار

المواد الأساسية من جهة أخرى، وكذلك تبني الدول الغربية سياسات احتكارية تحت عناوين متعددة مثل الملكية الفكرية والحقوق التسويقية والعلامة التجارية وغيرها، وهو ما جعل استيراد المواد الغذائية الغربية العنوانَ الأبرزَ في معظم أنحاء الوطن العربي.

من جهة ثانية فإن ضعف التجارة البينية العربية وتراجع الدعم المقدم إلى القطاع الزراعي في معظم البلاد، وتراجع القدرة التنافسية السلعية المختلفة للصناعات العربية والمنتجات الزراعية قد أسهم هو الآخر في مثل هذه الأزمة، وزاد من التخوّفات.

وتشير القراءة الاجتماعية إلى تزايد احتمالات عدم الاستقرار في بعض الأقطار العربية غير المنتجة للنفط بسبب تسارع الارتفاع واطرداه في أسعار السلع الأساسية خاصةً المواد الغذائية، ويشير بعض المحللين بالقول: إن سياسات الإصلاح التي طبقت على الصعيد التشريعي أو الضريبي في البلاد العربية قد اتسمت بالقطرية، وفتحت المجال للاستثمارات غير العربية أن تأخذ قطاعاً كبيراً من السوق بسبب السعي وراء الربح وتعظيم نسب التنمية العامة، ولكن السياسات القومية والوطنية العربية التي يفترض بها أساساً حماية المستهلك لم تكن على مستوى مواجهة التحديات الناجمة عن سياسات الإصلاح والانفتاح واقتصاد السوق والاتفاقات التجارية العالمية والخصخصة وغيرها.

المهم أن هذه الحلقة مصممة لتقديم رؤية عامة لمعالجة الأزمة بعد تناول أبعادها وتداعياتها المختلفة، من أجل الإسهام في بلورة سياسات

عربية قطرية وقومية موحدة، ورسم خطط توفر الفرصة والخيارات لتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية، وتعالج أي تداعيات اقتصادية واجتماعية قد تسبب عدم الاستقرار.

ولعل مثل هذه الثلة من الزملاء المشاركين من أبناء الوطن العربي في الأردن إنما تمثل شريحة خبيرة وقادرة على تقديم مثل هذه الرؤى. ولا يغني ذلك بالتأكيد عن معالجات تفصيلية وواسعة أخرى للوصول إلى رؤية استراتيجية عربية لتوفير الحاجات الأساسية للمواطن العربي وحمايته إلى حدّ ما من تقلبات السوق والأسعار العالمية، ناهيك عن توفير مظلة عربية لبناء مشروع السلة الغذائية العربية المتكاملة.

المحور الأول

حقيقة الأزمة وعلاقتها بسياسات الاحتكار والمضاربات في اقتصاد السوق

إبراهيم سيف

إن الارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائيّة الأساسيّة، الذي شهده العام ٢٠٠٧م، حال دون تمكّن ذوي الدخل المحدود، في أقطار العالم كافة، من الوصول إلى المواد الغذائيّة الأساسيّة كالأرز والقمح والذرة. ووجدت الدول العربية، التي تستورد معظم موادها الغذائيّة، وجدت نفسها أمام ظروف صعبة مع خيارات محدودة على المدى الطويل.

وأزمة الغذاء ظاهرة عالميّة، تعود جذورها لعدد من الأسباب المُتفق عليها دولياً. ووفقا لتقرير صندوق النقد الدولي «آفاق الاقتصاد العالمي للعام ٢٠٠٨م» فإن استخدام المحاصيل الغذائيّة لإنتاج الوقود الحيوي مسؤول بنسبة ٥٠٪ تقريباً عن الارتفاع في أسعار المواد الغذائيّة الأساسيّة، بين سنتي ٢٠٠٦م و٢٠٠٧م. كذلك، ساهمت حالات المضاربة في أسواق السلع في ظهور أزمة الغذاء الحاليّة؛ فبعد انفجار الفقاعة العقاريّة منتصف العام ٢٠٠٧م، اتجهت صناديق الاستثمار والتحوّط نحو أسواق السلع، للتعويض عن جزء من الخسائر التي مُنيت بها في السوق العقاريّة، وتُرجم هذا الواقع بارتفاع أسعار المنتجات الغذائيّة. وعلاوةً على ذلك، شهدت تكاليف النقل ارتفاعاً ملحوظا،

إثر ارتفاع أسعار النفط العالميّة، بنسبة تناهز ٩٠٪، في الاثني عشر شهراً الماضية. وتجدر الإشارة إلى أن أسعار النفط العالميّة المرتفعة أدّت أيضاً إلى زيادة تكاليف المدخلات الزراعيّة. وتشمل الأسباب الأخرى التي أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء تحسّنَ الظروف المعيشيّة في الصين والهند وغيرهما من الدول النامية، مما تسبب بارتفاع الطلب على الماشية والمواد الأوليّة، والتدهور السريع في قيمة الدولار، وشحّ الموارد المائيّة نتيجةً للتغيّر المناخي، وسوء الأحوال الجويّة الذي تسبب بتراجع الإنتاج الزراعي في عدد من المناطق.

محمد أبو حمّور

حريّ بنا عند الحديث عن حقيقة الأزمة الغذائية العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي وعلى الأردن، أن نتساءل بلغة الاقتصاد عن الأسباب المباشرة لبروز الأزمة، فنقول: هل برزت الأزمة نتيجة زيادة الطلب على المواد الغذائية؟ أو بسبب انخفاض المعروض منها؟ وهل برزت لأن الإنتاج العالمي من المواد الغذائية هبط، أو أن الطلب العالمي عليها ازداد؟ لكن، حتى لو كان الطلب العالمي ثابتاً، أو لو أن رقعة الأرض المزروعة المنتجة للغذاء كانت ثابتة، فإن التقنية الحديثة أدت إلى زيادة عرض المواد الغذائية من نفس المساحة من الأرض.

وإذا بحثنا في جانب الطلب وجدنا أن الزيادة السكانية عامل كبير ينعكس في زيادة الطلب على الأطعمة والأشربة. ثم إن النمو الاقتصادي، الذي تشهده العديد من البلدان، أدى بكثير من الناس أن ينتقلوا من الطبقة الوسطى إلى طبقة ثريّة، أو من طبقة فقيرة إلى طبقة

أحسن؛ هذا الأمر أسهم في أن الطلب على الغذاء ونوعيته أصبح مختلفاً عما كان عليه، ومن ثَمّ ازدادت أسعار المواد الغذائية.

أسهم ارتفاع أسعار النفط في زيادة أسعار المواد الغذائية، من خلال اتجاهين: الأول: زيادة كلفة إنتاج الغذاء، سواء باستخدام الكهرباء أو النفط أو غيرهما، والاتجاه الآخر: أن اعتماد كثير من الدول على المواد الغذائية لإنتاج وقود بديل للنفط، مثل الإيثانول أو الميثانول، أصبح مجدياً اقتصادياً.

أضف إلى ما تقدم أن ضعف الدولار، والسياسات الاحتكارية التي تفرضها بعض الدول الكبرى، والالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية، من حيث تحرير التجارة، كل هذه القضايا كان لها دور كبير في تسارع أزمة الغذاء العالمية وزيادة حدتها.

جواد الحمد

من المعقول، نظرياً، تأثير الزيادة السكانية في بروز أزمة الغذاء العالمية، وهو ما حاولت أن تكشف عنه الدراسات العديدة في خلال العقود الثلاثة الماضية، إلا أن السنوات الثلاثة الأخيرة، أو الأربعة، شهدت طفرات كثيرة في ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية، بل شهدت السنة الأخيرة طفرة مذهلة في أسعار النفط، بات معها تأثير الزيادة السكانية، في حدوث الأزمة وبروزها، أمراً يسيراً محدوداً. وبرأيي، لو وقفت المسألة عند موضوع الزيادة السكانية لتوصل العلماء والخبراء إلى توصيات، تحقق بعض الحلول على مدى عشرين عاماً أو أقلّ، غير أن الطفرة الأخيرة وضعت الحكومات ومستشاريها الاقتصاديين ومؤسّسات البحث أمام معضلة صعبة عسيرة.

أحمد الريماوي

أتفق مع الزميل إبراهيم في أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، في الوقت الحاضر، مرتبط بمجموعة من العوامل والأسباب، هي: الانخفاض المستمرّ في سعر الدولار، والذي يلازمه ارتفاع سعر النفط، ومن هنا، فإن ارتفاع سعر النفط سيلازمه ارتفاع في كلفة إنتاج الأسمدة والأعلاف، وبارتفاع أسعار هاتين المادتين الرئيستين، فإن أسعار المنتجات الغذائية سترتفع.

كما أن ارتفاع سعر النفط المصاحب لانخفاض سعر الدولار هو الذي أدى، ببعض الدول الكبرى وغيرها، إلى التوجه نحو إنتاج الوقود الحيوي من الحبوب والقمح والزيوت النباتية. وإنتاج الوقود الحيوي الآن، ليس طفرة مؤقتة في الصناعة التحويلية، بل هو آخذ بالازدياد بمتوالية هندسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والصين والهند والبرازيل. ولنضرب مثالاً من الولايات المتحدة؛ فقد زادت من إنتاج الحبوب في السنوات الأخيرة بمقدار ٥٠ مليون طن سنوياً، استُخدِمت كلها في إنتاج الوقود الحيوي.

ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية الظروف المناخية والتنمية في بعض الدول، أما الظروف المناخية فهي متغيرة غير دائمة، وتأثيرها ليس بالقوي، فيما نشهده من الارتفاع الصاعد في الأسعار. أما التنمية في بعض الدول، خاصة الصين والهند ثم البرازيل وإندونيسيا، فهي العامل الأقوى في تسارع ارتفاع أسعار المواد الغذائية؛ ففي هذه الدول ٤٠٪ من سكان العالم، وهي تتجه نحو التنمية بخطوات واسعة، أدت بسكانها إلى أن يغيروا نمطهم الاستهلاكي باتجاه

اللحوم والحبوب. وهذا يعني أن الطلب ازداد زيادة كبيرة، وسيؤدي لذلك إلى انخفاض العرض من اللحوم والحبوب في الأسواق العالمية.

خالد الوزني

إن أسباب أزمة الغذاء العالمية المتفاقمة حالياً عديدة، بدأت بارتفاع أسعار النفط، و لم تقف عندها، حتى تحولت بعض مشتقات الأزمة العالمية في الغذاء، إلى أن أصبح ما يسمّى بالنفط الأبيض مقابل النفط الأسود. وإذا تركنا هذا المدخل اللغوي الاصطلاحي جانباً، نجد أن ارتفاع سعر النفط قد أدى إلى ارتفاع كلف إنتاج المواد الغذائية، مما جعل بعض الدول تستغل سوق الغذاء العالمي، فلجأت إلى سياسة المضاربات.

وإن توجه عدد من الدول الصناعية نحو إنتاج الوقود الحيوي من المواد الغذائية الأساسية، هو عامل رئيس في حدوث الأزمة التي نشهدها، بل إن الدول الصناعية تلك تستغل أقوات الفقراء في توليد مدخلات إنتاج، أكثر من اهتمامها ببطون الفقراء الخاوية.

لقد ولد ارتفاع أسعار المواد الغذائية ١٠٠ مليون فقير جديد، أدى دخولهم إلى عالم الفقراء لحدوث عجز في ميزانيات الإغاثة العالمية، بنسبة ٤٠٪. وفي جانب آخر، ولدت إرهاصات التطور الاقتصادي في دول، كالصين والهند وغيرهما، ولدت ٣٠٠ مليون مقتدر جديد، من الذين يهتمون برفاهية الحياة، أكثر من اهتمامهم بترشيد الاستهلاك، ومن ثمّ أخذ هذا العامل يضغط في اتجاه رفع أسعار المواد الغذائية.

ما ذكرته نجم عن عوامل كامنة في مجمل النشاط الإنساني الذي لا يعرف السكون، تدافعت وتفاعلت فرفعت أسعار المواد الغذائية وأحدثت

الأزمة. إلا أن هناك أسباباً لا يستطيع الإنسان أن يردّها، أو إن قدراته على ردها محدودة، وهي التغيّرات المناخية؛ فالصقيع، مثلاً، الذي ضرب مساحات شاسعة من الأرض، في خلال السنوات القليلة الماضية، كان له آثار ملموسة في تخفيض حجم الإنتاج من المواد الزراعية.

خليل الحاج توفيق

يبدو لي أن بعض الدول الكبرى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، قصدت عمداً أن تفتعل أزمة ارتفاع سعر النفط. وإلا، فما معنى أن تستخدم هذه الدولة عشرات ملايين الأطنان من الذرة وفول الصويا وغيرهما كي تنتج الوقود الحيوي، في الوقت الذي تسيطر فيه، هي وحليفاتها، على معظم حقول النفط في العالم؟!

أحمد الريماوي

إن أزمة المواد الغذائية، التي يعاني العرب اليوم من بوادر ويلاتها، تعود في أعماقها إلى قصور العرب أنفسهم، في التنبّه المبكر لها، استقصاءً ودراسة وإجراءات عملية تكاملية فعّالة. لذا، فأنا لست مع من يتهم الولايات المتحدة الأمريكية بأنها افتعلت أزمة ارتفاع سعر النفط، كي تتجه إلى إنتاج الوقود الحيوي من المواد الغذائية. وما أعتقده أن التوجه للوقود الحيوي متأتٍ مما تعيشه الولايات المتحدة الأمريكية من ظروف قاسية: اضطرابات اقتصادية داخلية، وحروب خارجية تخوضها منذ عدة سنوات. هذان العاملان أدّيا إلى انخفاض سعر الدولار، ومن بعد إلى ارتفاع سعر النفط. إن التوجه نحو الوقود الحيوي أمر طبيعي، قد تلجأ إليه أي دولة تريد أن تتجنب أزمة في توفير النفط الطبيعي.

المحور الثاني

التكامل الغذائي العربي: الحاجات والإمكانات والتحديات

أحمد الريماوي

بدأ العمل العربي المشترك، منذ أكثر من ستين عاماً، بتأسيس جامعة الدول العربية، وبعد مرور عشرين عاماً على تأسيسها أنشئت السوق العربية المشتركة التي لم يكتب لها النجاح. ثم، منذ عدة سنوات، تجدد الاهتمام بالعمل العربي المشترك بإنشاء منطقة التجارة العربية الحرة التي يؤمل أن تكون المدخل إلى السوق العربية المشتركة، ثم الاتحاد الاقتصادي العربي وتوحيد السياستين المالية والنقدية.

ومع أزمة الغذاء والارتفاع الحادّ في أسعار سلع رئيسة، مثل الحبوب والزيوت، والارتفاع الحاد في تكاليف الإنتاج، خاصة الأعلاف والأسمدة والوقود، تبرز أسئلة عديدة حول إمكانيات الوطن العربي لتحقيق تكامل زراعي عربي؟ وما هي التحديات التي تواجه فكرة التكامل على المستوى المحلي والعربي والدولي؟ وما هو المدخل إلى تحقيق التكامل الزراعي، وهو الركن الرئيس في التكامل الاقتصادي؟

وأخيراً نسأل: هل من مبشرات وخطوات عملية تجري الآن على الأرض العربية، لتحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، الذي لم يعد خياراً، بل ضرورة تحتمها المتغيرات المتسارعة التي تعصف بالوطن العربي؟!

تعاني الدول العربية منذ عدة عقود من عجز كبير ومتزايد في توفير السلع الغذائية الرئيسة، مثل الحبوب ومنتجات الألبان واللحوم والزيوت والسكر والبقوليات (كما يبين الجدول المرفق ١). وظلت نسبة الاكتفاء الذاتي من مجموعة الحبوب تقارب ٥٠٪ خلال العقود الثلاثة الماضية (٤٥-٥٥٪)، وشكلت قيمة الفجوة الغذائية من الحبوب حوالي ٩ مليارات دولار (منها ٤,٢ مليار دولار للقمح ومنتجاته)، والتي تمثل حوالي ٥٠٪ من القيمة الكلية للفجوة الغذائية في الوطن العربي البالغة ١٨,٦ مليار دولار لعام ٢٠٠٦م. وشكلت قيمة الفجوة الغذائية من منتجات الألبان ٣ مليارات دولار (١٧٪)، ومن اللحوم والزيوت والسكر(١١-١٣٪)، ومن البقوليات (٢٪) من القيمة الكلية للفجوة الغذائية في الوطن العربي.

قفزت واردات الحبوب من ١١ مليون طن عام ١٩٧٥م إلى ٥٢ مليون طن عام ٢٠٠٦م، وقفزت واردات القمح لنفس الفترة من ٩ مليون طن إلى ٢٥ مليون طن عام ٢٠٠٦م. وقد ارتفعت القيمة الكلية للفجوة الغذائية في الوطن العربي باطراد من ٢,٤ مليار دولار في بداية سبعينيات القرن الماضي، إلى متوسط ١٢,٥ مليار دولار خلال الثمانينيات والتسعينيات، وأكثر من ١٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٦م. وفي ضوء زيادة أسعار السلع الغذائية، فمن المتوقع ارتفاع القيمة الكلية للفجوة الغذائية؛ فقد ازدادت أسعار القمح حسب إحصاءات منظمة الغذاء والزراعة (FAO) خلال الفترة من آذار ٢٠٠٧م إلى آذار

٢٠٠٨م بـ ١٣٠٪، وزادت أسعار الأرز ٧٤٪، والزيادة لهاتين السلعتين وفق الكميات المستوردة عام ٢٠٠٦م سترفع قيمة الفجوة بحوالي ٧ مليارات دولار، وهناك زيادات كبيرة طرأت على أسعار الزيوت ومنتجات الألبان وغيرها من السلع، الأمر الذي سيرفع من قيمة الفجوة الغذائية بشكل كبير.

هذا وتمثل المساحة المزروعة[١] حوالي ٥٪ من إجمالي المساحة الكلية للوطن العربي. وبلغت مساحة الغابات (٧٪)، والمراعي (٣٣٪) من المساحة الجغرافية (AOADa, ٢٠٠٧). وتمثل المساحة الصالحة للزراعة ١٧٥ -١٩٨ مليون هكتار، وبذلك تشكل المساحة المزروعة حوالي ٢٥- ٣٠٪ من هذه المساحة[٢]. ويقع ٣٠٪ من إجمالي المساحة المزروعة في السودان، بينما يقع ٦٠٪ في المغرب والجزائر والعراق وتونس والسعودية وسوريا ومصر (كما يبين جدول ٢). وتبلغ حصة الفرد من المساحة المزروعة ٢٢,٠ هكتار، وهي تقارب الحصة العالمية (وفق تقديرات FAO)، ولكن إنتاجيتها منخفضة نظراً لمحدودية مياه الري أو الأمطار، ولتدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج.

تؤشر هذه البيانات على إمكانية التوسع في المساحات المزروعة، وإلى الحاجة للإدارة الرشيدة للموارد الأرضية، لتطوير استخداماتها وفق قدرتها الإنتاجية، لتحقيق استدامة التنمية في الوطن العربي.

١. تضم المساحة المزروعة حوالي ٢٨٪ مساحة متروكة، وتشكل المساحة المزروعة ٢٥-٣٠٪ من المساحة الجغرافية في تونس وسوريا ولبنان وفلسطين، و١٦٪ في العراق و١٣٪ في المغرب، و٨٪ في السودان، و٠,٣-٦٪ في بقية الدول.

٢. تشكل المساحة القابلة للزراعة حوالي ٣٥٪ من المساحة الجغرافية، أي حوالي ٥٠٠ مليون هكتار، وتبلغ المساحة المزروعة الفعلية (٥٠ مليون هكتار)، أي ١٠٪ فقط من المساحة القابلة للزراعة (AOADb, ٢٠٠٧).

تعادل المساحة الجغرافية للوطن العربي حوالي ١١٪ من مساحة اليابسة، ويعادل سكانه حوالي ٥٪ من سكان العالم. غير أن الوطن العربي يحتوي على أقل من ١٪ من المياه السطحية الجارية، ويتلقى ٢٪ من أمطار اليابسة. ولذلك، فإن نصيب الهكتار الواحد من المياه السطحية في الأراضي العربية أقل من ٧٪ من نصيب الهكتار على المستوى العالمي، وحوالي ٢٠٪ من الهطول المطري العالمي. ويبلغ إجمالي الموارد المائية ٢٥٨ مليار متر مكعب، تشكل المياه السطحية أكثر من ٨٠٪، وتتركز في العراق والسودان ومصر وبدرجة أقل في المغرب والجزائر، بينما تمثل المياه الجوفية ١٤٪، وأكثر من نصفها في المغرب والصومال ومصر وسوريا. ويزيد قليلاً متوسط نصيب الفرد من المياه على ١٠٠٠م٣، وهو خط الفقر المائي، ولكن نصيب الفرد يقل عن ٥٠٠م٣ في نصف الدول العربية (AOADb, ٢٠٠٧). ولذلك، فإن الإدارة الرشيدة للموارد المائية هي الركيزة الأساسية للتنمية الزراعية واستدامتها لتحقيق الأمن المائي والغذائي في الوطن العربي.

إن أزمة الغذاء في الوطن العربي، والارتفاع الحاد في أسعار سلعٍ استراتيجيةٍ مثل الحبوب والزيوت، والارتفاع الحاد في تكاليف الإنتاج، وخاصة الأعلاف والأسمدة والوقود، وارتفاع القيمة الكلية للفجوة الغذائية، قد وضعت أعباء كثيرة على كاهل المستهلكين والمنتجين الزراعيين وموازين المدفوعات لكثير من الدول العربية، وهذا يعطي، بامتياز، أزمة الغذاء أهمية وطنية وقومية كبيرة، وليس مجرد ترف فكري،

الأمر الذي يرفع من مستوى الأمن الغذائي إلى مستوى الأمن الوطني. وهذا يستدعي، من الدول العربية منفردة ومجتمعة، العمل على إعداد برامج لتنمية الإنتاج الغذائي، وبناء مخزون عربي للأغذية الرئيسة.

تتطلب التنمية الزراعية لزيادة إنتاج الغذاء على المستوى الوطني توفر الإرادة السياسية وإيلاء قطاع الزراعة وترابطاته الأمامية والخلفية الأهمية التي يستحقها؛ إذ يوفر قطاع الأعمال الزراعية نسبة مهمة من إجمالي الدخل الوطني (أكثر من الربع في الأردن مثلا). وهذا يتطلب وضع استراتيجيات للتنمية، ووضع خطط العمل اللازمة لتنفيذها، وهذه تشمل:

- تنمية الموارد الطبيعية والبشرية، وتوفير الظروف المناسبة للتمويل والاستثمار في الزراعة لاستصلاح الأراضي وإقامة مشاريع الري، ودعم القطاع الخاص لإقامة المرافق اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية.
- تطوير تقنيات الإنتاج، على نحو يحقق زيادة الكفاءة الإنتاجية ويحفظ سلامة الغذاء، الأمر الذي يمكن أن يرفع، وفي وقت قصير، كمية الإنتاج بشكل جوهري.
- تبني السياسات المالية والنقدية والزراعية المواتية للتنمية وللمشاركة الفاعلة من القطاع الخاص.
- بناء المؤسسات في إطار الحاكمية الرشيدة، لتوفير الخدمات المساندة للتنمية، مثل خدمات البحث والإرشاد والتسويق والتمويل، من

خلال توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص.

- تعزيز سلطة القانون، وخاصة في مجالات قوانين الزراعة واستخدامات الأراضي، وتعزيز مؤسسات المجتمع المدني في مجالات حرية تنظيم التعاونيات الزراعية.
- تعزيز التنافسية في الإنتاج بخفض التكاليف وتطوير معايير الجودة.

إن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي لم يعد خياراً مطروحاً، بل هو ضرورة تفرضها تحديات النظام العالمي الجديد، الذي يقوم على تحرير التجارة والتكتلات الاقتصادية. ويعد أهم وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية واستدامة التنمية وحل المشاكل الغذائية في الوطن العربي. وإن إقامة التكتلات الاقتصادية تسمح بنهوض الوطن العربي، اقتصادياً واجتماعياً، وتوفير احتياجات المواطنين؛ فمن أبسط حقوق الإنسان توفير الغذاء، بينما لا تستطيع ذلك أي من الدول العربية وحدها.

وقد دفعت المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العالمية كثيراً من الدول إلى الدخول في تكتلات إقليمية، ومن أشهر هذه التكتلات الاتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة في أميركا الشمالية (NAFTA)، ومنطقة التجارة الحرة في آسيا (AFTA) وغيرها من التجمعات. وكثير من دول هذه التجمعات الإقليمية كانت طرفاً في صراعات تاريخية وحروب إقليمية، غير أن دواعي المصالح الاقتصادية تغلبت على الاعتبارات الوطنية الضيقة ودفعتها إلى الدخول في تكتلات اقتصادية، للحفاظ على مصالحها.

وتدعو اعتبارات المصالح الوطنية العليا الدول العربية، التي تجمعها وحدة اللغة والتاريخ والتراث، للعمل على التكتل اقتصادياً، للحفاظ على مصالحها الاقتصادية تجاه تغوّل القوى الاقتصادية الكبرى، وحفاظاً على أمنها الوطني. ولذلك فإن كثيراً من الدول مرشحة لاضطرابات سياسية ولعدم استقرار اجتماعي إذا لم يتمكن المواطنون من توفير احتياجاتهم الأساسية.

تتمثل عملية التكامل الاقتصادي في إزالة الحدود والحواجز الاقتصادية، بين الدول المشاركة في تجمعات اقتصادية إقليمية، وتطبيق سياسات اقتصادية مشتركة بشكل تدريجي. وتؤدي عملية تعميق الروابط تدريجياً إلى تقسيم العمل والتخصص بين الدول من خلال تغييب الحواجز، وحرية حركة انتقال البضائع والخدمات والموارد، وتوحيد السياسات الاقتصادية، الأمر الذي يرفع الكفاءة الاقتصادية لاستخدام الموارد (كما يبين الجدول ٣).

وهناك مستويات أو درجات تراكمية للتكامل الاقتصادي تبدأ بإنشاء منطقة التجارة الحرة «FTA) Free Trade Area»، حيث تقتصر هذه المرحلة على رفع الحواجز الجمركية بين دول المنطقة، مع إبقاء التعرفة الجمركية مع الدول خارج المنطقة على حالها، وتطبيق قواعد صارمة للمنشأ «Rules of Origin» لمنع تسرب السلع المستوردة من خارج المنطقة، من الدول ذات التعرفة الجمركية المتدنية، إلى بقية دول المنطقة.

ومنطقة التجارة العربية الحرة التي شاركت بها سبع عشرة دولة عربية[٣]، والتي تضم أكثر من ٩٠٪ من صادرات وواردات الدول العربية، هي مثال على هذا المستوى من التكامل. ويسمح الانتقال لمستوى أعلى من التكامل، وهو الاتحاد الجمركي «Custom Union»، (وهو ما تتجه إليه الدول العربية) بتجنب الحاجة لتطوير قواعد للمنشأ. وتسمح حرية انتقال موارد العمل ورأس المال وزيادة الاستثمار بين دول المنطقة بتوسيع حجم الاقتصاد والسوق لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات، وذلك بالانتقال إلى مستوى أعلى من التكامل، وهو السوق المشتركة «Common Market». ويتحقق الاتحاد الاقتصادي»Economic Union» عند توحيد السياسات المالية والنقدية والاجتماعية وسياسات التنمية الإقليمية، وسياسات مكافحة التضخم، وسياسات التعليم والصحة والتدريب ومواجهة البطالة، والسياسات الزراعية المشتركة.

ويعدّ الاتحاد النقدي «Monetary Union» أعلى درجات التكامل الاقتصادي، ويتضمن توحيد النقد بعد توحيد أسعار الفائدة وتثبيت أسعار الصرف للعملات المحلية. وهذا يتطلب وجود سلطة نقدية مركزية تحدد السياسة النقدية. وقد أوصت معاهدة ماسترخت بين دول الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩١م إصدار عملة أوروبية موحدة في عام ١٩٩٩م. وقد يتبع عملية التكامل الاقتصادي توحيد جميع السياسات الاقتصادية

٣. تضم جميع الدول العربية باستثناء الجزائر وموريتانيا والصومال وجيبوتي وجزر القمر.

والسياسية والدفاعية، الأمر الذي قد ينتهي إلى التوحيد السياسي.

يرى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية[٤] أن منطقة التجارة الحرة هي خطوة أولى، يليها إنشاء الاتحاد الجمركي عام ٢٠٠٨- ٢٠٠٩م، كما يليها إقامة السوق العربية المشتركة في عام ٢٠١٥م وصولاً إلى قيام الاتحاد الاقتصادي العربي عام ٢٠٢٠م، وهو العام الذي سيتم من خلاله إقامة بنك مركزي عربي واحد، وسياسة مالية ونقدية واحدة، ومن ثم الوصول إلى قمة التعاون والتكامل العربي.

ومنذ مطلع عام ٢٠٠٥م بدأ تنفيذ الإعفاءات الجمركية، بنسبة ١٠٠٪ على السلع العربية المتبادلة، في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تضم ١٧ دولة عربية. وتم منح معاملة تفضيلية لفلسطين والسودان واليمن للتكيف مع شروط الاتفاقية حتى عام ٢٠١٠م.

تجدر الإشارة إلى أن نصف الدول العربية هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية. وهناك حاجة لاستخلاص العبرة من تجارب الآخرين، وعدم تكرار تجربة السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤م. ولا بد من استخلاص العبرة من الاتحاد الأوروبي الذي عمل على دمج اقتصاديات أوروبا تدريجياً على مدى أربعة عقود أو خمسة، وانتقل من مرحلة إلى أخرى أكثر تقدماً بعد تحقيق الشروط الضرورية لنجاح كل مستوى من مستويات التكامل أو لقبول أعضاء جدد في الاتحاد.

يتحقق التكامل الاقتصادي والزراعي من خلال مدخل التجارة، إذ يسمح بتحرير التبادل التجاري وتوسيع السوق على أن تعمل آلية

٤. تصريح لرئيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية د. أحمد الجويلي لوكالة الأنباء السورية خلال قمة دمشق في آذار ٢٠٠٨م.

السوق على تنويع بين اقتصاديات الدول المشاركة وتكاملها وترابطها وخاصة استغلال مواردها بصورة أكثر كفاءة، الأمر الذي يسمح بتحقيق التكامل الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال إعادة تخصيص الموارد حسب الميزة النسبية، وتحقيق مبدأ الكفاية القصوى في استغلال الموارد الاقتصادية.

وقد أظهرت دراسة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، لتقييم منطقة التجارة العربية الكبرى في مجال الزراعة، شملت السنوات السبع السابقة لتوقيع الاتفاقية (١٩٩١-١٩٩٧م)، وفترةً مماثلة حتى بدء التطبيق الكامل للاتفاقية (١٩٩٨-٢٠٠٥م)- أظهرت نمو التجارة البينية الزراعية بين الدول العربية. وقد تضاعفت قيمة الصادرات (من متوسط ١,٦مليار إلى ٣,١ مليار دولار) بنسب ٤٠٪ — ١١٧٪، بينما زادت الواردات بحوالي ٦٠٪ (من متوسط ٢,٣ إلى ٣,٨ مليار دولار). وشملت الصادرات الخضار والفواكه والحبوب والزيوت والحيوانات الحية. ولكن نسبة التجارة البينية العربية ظلت أقل من ١٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية، وتقارب ٢٠٪ إذا تم استبعاد قيمة النفط من قيمة التجارة الخارجية الكلية. بينما تشكل التجارة البينية ٦٠٪ بين دول الاتحاد الأوروبي، و٤٠٪ بين دول آسيا، و٢٠٪ بين دول أميركا اللاتينية، الأمر الذي يؤشر إلى الحاجة لتطوير التجارة البينية العربية.

ويتوقف نجاح منطقة التجارة العربية على إدخال تعديلات هيكلية في الإنتاج تسمح بتنويع الإنتاج، وتعزيز إمكانية التبادل التجاري.

فنسبة ثلثين من الصادرات العربية أو أكثر هي من النفط، ونسبة مماثلة من الواردات هي منتجات صناعية تنتجها دول صناعية في الغرب وآسيا، الأمر الذي يضعف من إمكانية التوسع في التبادل التجاري.

وفي إطار سعي الدول العربية إلى تحقيق تكامل اقتصادي زراعي، أقرت قمة الرياض في مارس/ آذار ٢٠٠٧م وضع استراتيجيةٍ لتنمية الزراعة في العالم العربي وتحقيق الأمن الغذائي. وتم في قمة دمشق في مارس/ آذار ٢٠٠٨م طرح تقرير حول الخطوات التحضيرية لمؤتمر القمة الاقتصادية والتنموية التي ستعقد في الكويت في مطلع العام ٢٠٠٩م، تحت عنوان «شراكة من أجل التنمية».

وتهدف هذه الخطوات لتحقيق التكامل الاقتصادي والزراعي من خلال مدخل تحرير التجارة في إطار منطقة التجارة العربية الحرة، ومن خلال المدخل الإنتاجي، حيث يتم تنسيق الخطط ووضع سياسات التنمية المشتركة وفق مراحل تستهدف التخصص الإنتاجي وتنفيذ مشاريع زراعية مشتركة وتطوير التكنولوجيا وتوطينها، الأمر الذي يسمح بتحديث أساليب الإنتاج وتوسيع السوق لتحقيق زيادات وفيرة للسعة وتدعيم الاعتماد المتبادل والتشابكات الأمامية والخلفية إنتاجاً وتسويقاً.

يتطلب المدخل الإنتاجي وتنفيذ المشروعات المشتركة توفّر مناخ ملائم للاستثمار في الأقطار المضيفة[٥]، إذ تفتقر الأقطار التي تتوفر فيها موارد طبيعية كبيرة، والتي تشكل قاعدة لتنفيذ مشاريع التنمية،

٥. من أهم الدول التي لديها إمكانيات كبيرة لزيادة الإنتاج الزراعي من سلع العجز السودان والمغرب وسوريا والعراق وتونس.

تفتقر إلى مناخ استثماري ونظام ضريبي ملائم، وإلى غياب المرافق العامة أو ضعفها في المناطق الريفية في مجالات المواصلات والتعليم، والإسكان والصحة، مما لا يشجع على استقطاب الكفاءات الفنية للعمل، أو يضيف أعباء مالية كبيرة لتوفير المرافق الأساسية، مما يقلل من الحوافز للإسهام في هذه المشاريع. وهناك حاجة لوضع سياسة عربية زراعية مشتركة (على غرار الاتحاد الأوروبي) تسمح بخلق مناخات استثمارية، لجذب رؤوس الأموال العربية، خاصة في ظل تزايد فوائض النفط؛ وتسمح بتشجيع القطاع الخاص على المشاركة وإعداد مزيد من المشاريع العربية لإنتاج السلع الرئيسة ومستلزماتها وتوزيعها موضوعياً، حسب الميزة النسبية عربياً، لأهميتها في العمل العربي المشترك، ولتعزيز الترابط بين الاقتصاديات العربية. وهناك تعاون قائم وفرص واعدة للتعاون بين السعودية والسودان ومصر ودول عربية أخرى، لإنتاج الحبوب والسكر والزيوت النباتية والخضراوات.

جدول ١: الإنتاج والصادرات والواردات لعام ٢٠٠٦م وتطور الفجوة الغذائية للوطن العربي ١٩٧٠-٢٠٠٦م (القيمة: مليون دولار أمريكي، والكمية: ألف طن)

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، السودان.

- هذه التقديرات قبل ارتفاع الأسعار في عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨م.
- تقدير متوسط استهلاك الفرد وفق تقرير أوضاع الأمن الغذائي لعام ٢٠٠٦م، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ٢٠٠٧م.

البيان	الإنتاج	الصادرات		الواردات		الميزان		المتاح للاستهلاك	متوسط استهلاك الفرد (kg)	نسبة الاكتفاء الذاتي (٪)				
		كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة			٢٠٠٦	١٩٩٧	١٩٩٠	٨٣-١٩٨٥	٧٠-١٩٧٢
جملة الحبوب	٦٢٠٢٦	٣٤٢٨	٧٣٧	٥١٥٨٨	٩٧٧٨	٤٨١٦٠	٩٠٤٢	١١٠١٨٦	٣٢٢	٥٦	٥٥	٥٢	٤٥	٧٨
القمح والدقيق	٣١٢٦٦	٢٣١٤	٣٥٨	٢٤٩٦٠	٤٥٧٨	٢٢٦٤٦	٤٢٢٠	٥٣٩١٠	١٥٢	٥٨	٥١	٥٢	٤٢	٩٠
الذرة الشامية	٧٧٨٩	٢٥	٥,١	١٢٦٥٦	١٨٩٨	١٢٦٣١	١٨٩٣	٢٠٤٢٠	٦٧	٣٨	٥٢	٥٢	٥٢	٩١
الأرز	٧٢٧٢	١٠٠٤	٣٢٥	٣٤٧٨	١٦٥٧	٢٤٧٤	١٣٣١	٩٧٤٥	٢٨	٧٥	٧٤	٦٧	٥٨	٩٢
الشعير	٦٦٣٨	٤,٤	٠,٨	٩٣٢٧	١٣٧٢	٩٣٢٣	١٣٧٢	١٥٩٦١	٤٧	٤٢	٤١	٤٩	٤٨	٩٤
البطاطس	١٠٧٩٢	٦٧٦	١٣٠	٥٦٧	١٨٤	(١٠٩)	٥٤	١٠٦٨٣	٢٩	١٠١	٩٨	١٠١	٨٩	١٠١
جملة البقوليات	١٤٩٦	٢٩٥	١١٩	١٣٠٠	٥١٠	١٠٠٥	٣٩١	٢٥٠٢	٧	٦٠	٧٥	٨٠	٧٩	١١٦
جملة الخضر	٤٧٣٣٨	٢١٤٥	٨٥٨	٢٢٩٢	٧٨٨	١٤٨	(٧٠)	٤٧٤٨٦	١٤٤	١٠٠	٩٨	٩٩	٩٨	١٠١
جملة الفاكهة	٣١٣٤٤	٢٠٧٣	١١٢٨	٣١٠٦	١٥٥١	١٠٣٤	٤٢٣	٣٢٣٧٨	٩٢	٩٧	٩٧	١٠١	٩٩	١٢٢
السكر	٢٧٥٦	١١٣٧	٣٩٧	٦٦٢٠	٢٤٣٢	٥٤٨٣	٢٠٣٥	٨٢٣٩	٢٥	٣٣	٣٣	٣١	٣٢	٤٢
جملة الزيوت	١٥٧٢	٧٥٤	١١٨٢	٤٨٤٦	٣٢٩٦	٤٠٩٢	٢١١٣	٥٦٦٥	١٨	٢٨	٤٩	٢٧	٣٦	٦٧
جملة اللحوم	٦٩٢٦	٨٨	١٦٦	١٦٨٣	٢٥٨٨	١٥٩٥	٢٤٢٢	٨٥٢١		٨١	٨٥	٨٤	٧٤	٩٦
لحوم حمراء	٤٢٨٤	٣٥	٧١	٧٤٢	١٣٨٨	٧٠٧	١٣١٧	٤٩٩١	١٥,٢	٨٦	٨٧	٨٦	٧٥	٩٦
لحوم بيضاء	٢٦٤٢	٥٣	٩٥	٩٤١	١٢٠٠	٨٨٨	١١٠٥	٣٥٣٠	١٢,٦	٧٥	٨٢	٨٠	٧٣	٩١
الاسماك	٣٤٨٥	٧٢٦	٢١٠٨	٥٩٧	٧١٥	(١٢٩)	(١٣٩٢)	٣٣٥٦	١١,٤	١٠٤	١٠٣	١٠٧	١١٠	١١١
البيض	١٢٩٤	٢٠	٢٢	٦٨	٨٢	٤٩	٦٠	١٣٤٣		٩٦	٩٧	٩٥	٨٤	٨٣
الألبان ومنتجاتها	٢٤٣٣٢	١٩٠٧	٥١٩	١١٨٧٨	٣٥٣٤	٩٩٧١	٣٠١٤	٣٤٣٠٣	١١٠	٧١	٧٠	٥٩	٥٢	٨٤
إجمالي القيمة*			٧٣٦٥		٢٥٤٥٧		١٨٠٩٣							
قيمة الفجوة الغذائية (مليون دولار)										١٨٠٩٣	١٢٦٤٣	١١٩٠٦	١٣٤٢٠	٢٤١١

جدول ٢: توزيع السكان والمساحة الجغرافية والمزروعة عام ٢٠٠٦م

* تشمل المساحة المزروعة المساحة المتروكة والتي تبلغ ١٧٨٩٢ ألف هكتار، وتمثل ٢٥٪ من المساحة المزروعة، باستثناء ليبيا ومصر.
* تم حساب نسب المساحة المزروعة من المساحة الجغرافية لكل دولة، ومن إجمالي المساحة المزروعة من بيانات نفس الجدول.
* المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، مجلد ٢٧، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم.

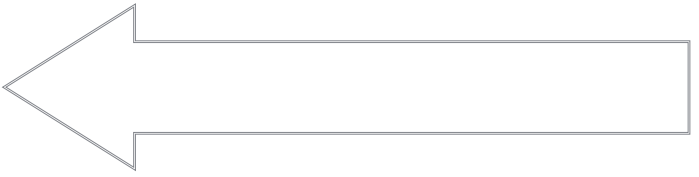

الدولة	إجمالي عدد السكان (مليون نسمة)	المساحة الجغرافية (ألف هكتار)	المساحة المزروعة			نصيب الفرد من المساحة:(هكتار)	
			المساحة (ألف هكتار)	٪ من المساحة الجغرافية	٪ من المساحة المزروعة	الجغرافية	المزروعة
الأردن	٥,٦	٨٩٢٩	٣٦٤	٤,١	٠,٥١	١,٥٩	٠,٠٦
الإمارات	٤,٢	٨٣٦٠	٢٣٤	٢,٨	٠,٣٤	١,٩٨	٠,٠٦
البحرين	٠٧٠	٧١	٤,٤	٦,٣	٠,٠١	٠,١٠	٠,٠١
تونس	١٠,٥	١٦٢٣٠	٥١٨٠	٣١,٩	٧,٢٦	١,٦٠	٠,٥١
الجزائر	٣٣,٧	٢٣٨١٧٤	٨٤٠٤	٣,٥	١١,٧٨	٧,٠٦	٠,٢٥
جيبوتي	٠,٧	٢٣٢٠	٠,٤١	٠,٠٢	٠,٠٠١	٣,٣٥	(..)
السعودية	٢٣,٨	٢١٤٩٦٩	٤٣٥٧	٢,٠٣	٦,١١	٩,٠٢	٠,١٨
السودان	٣٦,٣	٢٥٠٠٠٠	٢١١١٣	٨,٤	٢٩,٦١	٦,٨٩	٠,٥٨
سوريا	١ .٢١	١٨٥١٨	٥٥٨٧	٣٠,٢	٧,٨٤	٠,٨٨	٠,٢٧
الصومال	١١,٩	٦٣٧٦٦	١٥٠٠	٢,٤	٢,١٠	٥,٣٧	٠,١٣
العراق	٢٨,٨	٤٣٥٠٥	٦٩٣٠	١٥,٩	٩,٧٢	١,٥١	٠,٢٤
عمان	٢,٦	٣٠٩٥٠	١٠٣	٠,٣	٠,١٤	١٢,٠١	٠,٠٤
فلسطين	٣,٩	٦٢١	١٨٣	٢٩,٥	٠,٢٦	٠,١٦	٠,٠٥
قطر	٠٩٠	١١٤٣	٢٧	٢,٤	٠,٠٤	١,٣٤	٠,٠٣
الكويت	٣,١	١٧٨٢	٨,٨	٠,٥	٠,٠١	٠,٥٨	(..)
لبنان	٤,٧	١٠٤٠	٢٦٨	٢٥,٨	٠,٣٨	٠,٢٢	٠,٠٦
ليبيا	٥,٧	١٧٥٩٥٤	٢٦٤٤	١,٥	٣,٧١	٣١,٠٢	٠,٤٧
مصر	٧٢,٦	١٠٠١٦٠	٣٥٢٦	٣,٥	٤,٩٤	١,٣٨	٠,٠٥
المغرب	٣٠,٥	٧١٠٨٥	٨٩٤٧	١٢,٦	١٢,٥٥	٢,٣٣	٠,٢٩
موريتانيا	٣,٠	١٠٣٠٧٠	٣٢٢	٠,٣	٠,٤٥	٣٤,٤٦	٠,١١
اليمن	٢٠,٩	٥٥٥٠٠	١٦١٠	٢,٩	٢,٢٦	٢,٦٦	٠,٠٨
الجملة	٣٢٤,٧	١٤٠٦١٤٦	٧١٣١٠	٥,١	١٠٠,٠	٤,٣٣	٠,٢٢

جدول ٣ : مستويات التكامل الاقتصادي

إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء	توحيد التعرفة الجمركية للدول الأخرى	تسهيل حركة انتقال موارد العمل ورأس المال وملاءمة القوانين	توحيد/ ملاءمة السياسات الاقتصادية	العملة	الموحدة
منطقة تجارة حرة Free trade area	✓				
اتحاد جمركي Custom union	✓	✓			
سوق مشتركة Common market	✓	✓	✓		
اتحاد اقتصادي Economic union	✓	✓	✓	✓	
اتحاد نقدي Monetary union	✓	✓	✓	✓	✓

عبد الله الطاهر

أتفق مع مجمل ما ذكره الزميل أحمد الريماوي، في عرضه الوافي الواضح، حول ضرورة التكامل الزراعي العربي، من أجل الخروج من مأزق ارتفاع أسعار المواد الغذائية. إلا أنني أعتقد أن أسس التنمية الزراعية الحقيقية دعامتان اثنتان، أولاهما: الإنسان الصالح الآخذ بأسباب التطور، والدعامة الأخرى الحكومة الرشيدة القائمة على المؤسسية وسيادة القانون. فهل هاتان الدعامتان متوافرتان؟ أعترف وأقرّ أن الإمكانات الزراعية العربية، نظرياً، متكاملة؛ فهناك من يملك الأموال، وفي مكان ثانٍ هناك مياه وفيرة وأراضٍ زراعية شاسعة غير مزروعة، وفي أمكنة أخرى تتوفر الخبرات الزراعية والعمالة المدرّبة، فمن يوحد بين عناصر الإنتاج هذه؟ هل لدى العرب حكومات رشيدة، يعضدها إنسان واعٍ لمصلحته وطنه ولمصلحة قومه؟

إن ما يعيق التكامل العربي، الذي أرى أن تحقيقه أمر صعب المنال، هو استشراء الفساد المالي والإداري في أقطار الوطن العربي، وأن الحكومات القائمة فيه ضعيفة، وليس لها قواعد شعبية، ولم تستطع أن تغير قانون ملكية الأراضي الذي ورثناه من فترة الدولة العثمانية، وأن أصحاب المصالح المالية والاقتصادية هم القابضون على القرار السياسي. أضف إلى هذا ضعف الوعي القومي الذي سرعان ما يفسد العلاقات الثنائية بين قطرين عربيّين. لذا، فإنني أدعو أولاً إلى العناية بالتنمية القطرية المحلية على أسس واضحة. وإذا تحققت التنمية على هذا المستوى فسيكون هذا الإنجاز هو المدخل الطبيعي إلى تحقيق التكامل الغذائي العربي.

إبراهيم سيف

سأتناول في مداخلتي قضيتين: الأولى التجارة البينية العربية، والأخرى التكامل الزراعي العربي. أما فيما يتعلق بالتجارة البينية العربية فأرى أنه من العدل والحكمة أن نحسبها بطريقة بناءة موضوعية، لا سطحية تقليدية، أي أن نحسبها بمعزل عن سلعة النفط، فبحسابها بطريقة موضوعية نجد أن التجارة البينية العربية متدنية.

وصحيح أن هناك عوائق تحول دون نموّ التجارة البينية العربية، غير أن تدني نسبتها يعود، في المقام الأول، إلى هيكلية التجارة وإلى تركيبة اقتصادات الدول العربية. ومن هنا فإنني غير متفائل، على مدى العقد المقبل، بإمكان زيادة نسبة التجارة البينية العربية. وقد يسأل بعض الناس: لماذا؟ فأجيب: لأنه ليس لدى العرب بدائل للتصدير منافسة، تكافئ حجم الاستيراد المتدفق نحو الوطن العربي من أوروبا وأمريكا والصين واليابان. ومع هذا أرى أن ثبات نسبة التجارة البينية المتوقع لا يعود لعدم الرغبة السياسية أو غيابها، وإنما يعود، كما ذكرت آنفاً، إلى هياكل الاقتصادات العربية وتركيبتها.

وفي موضوع التكامل الغذائي العربي، فأنا أكثر تفاؤلاً من الزميل عبد الله الطاهر، ولا أعزو تفاؤلي إلى أن النظم السياسية العربية ستشهد تحولاً نحو الديمقراطية الحقيقية، بل أعزوه إلى أن أزمة الغذاء المتسارعة سيكون لها أبعاد وأخطار اجتماعية وسياسية، وستزداد خطورتها إذا لم تتدارك الأنظمة العربية الكارثة المتوقعة، بالتوجه نحو التكامل الغذائي العربي، وبالنظر إليه على أنه عمل عقلاني، يحقق في آن واحد مصلحة

المواطن العربي واستقرار النظام السياسي. لذا، فإنني متفائل بأننا سوف نشهد، قريباً، بعض مشاريع التكامل الزراعي العربي.

بشار الشريدة

موضوع مداخلتي في أهمية التكامل الزراعي العربي ومعوّقاته ومبشراته، وسأعرض في ورقتي القادمة أبرز أسس التجربة الأوروبية في التكامل الزراعي، وفهنا أستطرد إلى عرض تجربة الدانمرك، إيضاحاً لمفاهيم هذه الدولة ورؤيتها للتكامل الزراعي، ثم عرض تجربة هولندا بوصفها مثلاً ريادياً لحسن الإدارة والتحام الإرادتين الشعبية والسياسية، لمغالبة صعوبات هولندا الذاتية.

التكامل الزراعي العربي جزء لا يتجزأ من التكامل الاقتصادي للوطن العربي. وعلى الأنظمة السياسية العربية أن تدرك أن هذا التكامل هو أولى أولويات مصالحها في الفترة التي نعيش، وهو أيضاً من أولويات مصالح المواطن العربي. ستواجه الدول العربية أزمات شديدة وثورات جياع وفقراء، يضغط على كواهلهم ارتفاع أسعار المواد الغذائية. بل إن المشكلة لم تعد في أسعار المواد الغذائية، التي يتوالى ارتفاعها وحسب، ولكن في إمكانية توفيرها للمواطنين واستيرادها.

من خلال تجربتي واطلاعي على مؤسسات العمل العربي المشترك، استخلصت معوقات التكامل الزراعي العربي، والتي أهمها:

- النزاعات السياسية المفاجئة بين الأنظمة العربية الحاكمة، وبذا تُعطّل جميع الاتفاقيات أو تلغى.

- عدم توفر العمالة المدرّبة المناسبة.
- ضعف البنية التحتية اللازمة للاستثمار.
- الصراعات أو النزاعات الداخلية المتوطنة في دولة الاستثمار، وهذه تؤثر في عزل مناطق، وتعيق الحركة أو تشلها كاملاً.

إن هذه المعوقات ليست قيداً لازماً لا مناصَ منه، إذا توفرت الإرادة السياسية. واليوم هناك بعض المبشرات؛ فلقد شرع المصريون والسودانيون، منذ وقت قريب، في تنفيذ اتفاق مشترك بينهما لزراعة ٨ ملايين دونم، قمحاً وحبوباً، في المنطقة الحدودية التي تجمع بين مصر والسودان.

وإذا ما انتقلنا إلى بعض التجارب الدولية الأخرى، فسنجد أن دول المجموعة الأوروبية اعتمدت على ركنين رئيسين للتكامل الزراعي: هما التخصصية والتميز النسبي. فهولندا، على سبيل المثال، تخصصت في إنتاج الألبان والأجبان والزهور والبذور المحسّنة، في حين تخصصت الدانمرك في إنتاج الألبان واللحوم. وأخذت إسبانيا وفرنسا منحىً آخر، فكل منهما أوسع مساحةً من أي دولة من دول شماليّ أوروبا، وهما أيضاً أكثر تنوعاً بيئياً وحيوياً. وأخيراً، هما دولتان متوسطيتان، يسودهما غالباً مناخ البحر المتوسط.

الدانمرك دولة صغيرة، تقلّ مساحتها عن نصف مساحة الأردنّ، وعدد سكانها ٥ ملايين نسمة. وقد استغلت أراضيها على أفضل وجه؛ فلديها ٢٧ مليون دونم أراض مزروعة، تشكل أكثر من نصف مساحة الدانمرك نفسها، ولديها أيضاً ٣٢ مليون خنزير. والدانمركيون

حريصون حرصاً شديداً على تفعيل قانونهم الزراعي، الذي ينصّ، مثلاً، على عدم السماح باقتناء المزارع وإدارتها إلا لمن كان يمتهن الهندسة الزراعية، وأن على مالك المزرعة نفسه أن يسكن فيها، ولا يسمح له بالسكنى خارجها.

وهولندا، وتسمى أيضاً الأراضي الهابطة، هي أخفض بقعة في أوروبا، إذ يتراوح انخفاضها، تحت سطح البحر، بين ٢م و٦م. ولذا، فتعدّ هذه المنطقة مصباً لمعظم أنهار أوروبا. وهي، كسائر دول شماليّ أوروبا، تتعرض لمعدلات أمطار مرتفعة. وبسبب انخفاضها أيضاً تحت سطح البحر فهي مهددة بالفيضانات التي تدفعها نحوها أمواجُ بحر الشمال العاتية. تعرضت هولندا لفيضانات مدمرة في خمسينيات القرن الماضي، وذهب ضحيتها الألوف من الناس. ولكن الشعب الهولندي وحكومته قاموا بتحويل هذه الكارثة إلى ميزة نسبية، فتنادَوا وسارعوا إلى بناء حواجز مرتفعة حول هولندا، لحمايتها من الأمواج والفيضانات المحتملة من بحر الشمال. كما قاموا بحفر الأقنية في جميع الأراضي الهولندية، وذلك لتنظيم مستوى الماء الأرضي، حيث يتم الضخ من هذه الأقنية بشكل متسلسل، لتصل تلك المياه إلى للبحر، فتصبّ خلف الحواجز؛ وبذلك يتم المحافظة على منسوب واحد للمياه في جميع الأقنية الهولندية. وهذا المنسوب لا يتغير، فهو يصلح للملاحة، لغايات التنقل ونقل البضائع والسياحة. وكذلك، فإن هذا المنسوب صالح للمحافظة على البيئة والتنوع الحيوي، ليقوم الهواة بممارسة الصيد. هذا، بالإضافة

إلى الدور الرئيس لهذه الأقنية، وهو الحفاظ على منسوب ماء الأرض لتبقى التربة ذات تهوية جيدة وصالحة للزراعة، دون الحاجة لإجراء عمليات الري.

من خلال هذه التجربة، نرى كيف استثمر الهولنديون تلك السلبيات، وقاموا بتحويلها إلى مجموعة من الميزات المفيدة. وغني عن الذكر أن المضخة الهولندية التقليدية، وهي طاحونة الهواء (شعار هولندا الرسمي)، ما هي إلا آلة تعمل بطاقة الرياح، وتستثمر بشكل رئيس لضخ المياه ونقلها من قناة إلى قناة أخرى، وتستثمر في الوقت نفسه لطحن الحبوب وتوليد الكهرباء.

إن ما ظهر في هذه الحلقة النقاشية، من أهمية التكامل الزراعي العربي، وما عرضته من عوامل نجاح التجربة الأوروبية في التكامل الزراعي، ليدعو حكومات الدول العربية إلى العمل من أجل تعزيز التعاون العلمي البحثي الزراعي، ووضع خطط مشتركة لتفعيل هذا التعاون، خاصة في مجال تقنيات ترشيد استهلاك المياه والحصاد المائي، واستعمال مصادر المياه غير التقليدية المعالجة، وكذا في مجال زيادة الرقعة الزراعية العربية، واستعمال التكنولوجيا الزراعية، وتقنيات ما بعد الحصاد.

لقد آن الأوان لبث الروح في جامعة الدول العربية، وفي مجالس العمل العربي المشترك، كي تقوم بواجبها القومي على أكمل وجه، سواء بالسعي إلى تنظيم مؤتمر قمة عربي يخصص لموضوع الأمن الغذائي العربي، أو في المتابعة الجادة لقرارات المؤتمر وخطط التنمية الزراعية التكاملية وبرامجها.

طارق التل

أودّ لو أتفق مع بعض زملائي في تفاؤلهم بإمكانية تحقيق التكامل الزراعي العربي، غير أن أمرين اثنين يجعلان بيني وبين التفاؤل مسافة بعيدة، الأمر الأول: هو عدم التوافق السياسي بين الفئات الحاكمة في الدول العربية، التي يبدو أنها غير راغبة في التقارب الحقيقي، وهذا يجعلنا ندعو إلى تعزيز الإرادة السياسية، المتجهة نحو طريق الوحدة والتوافق. والأمر الآخر: هو أن حكام الوطن العربي لا يمثلون شعوبهم، ولم يأتوا إلى الحكم بطرق ديمقراطية. إلا أن هذا لا يمنعنا أن نسعى إلى التدرج في تحقيق الوحدة في مجالات مختارة، وأن نسعى أيضاً باتجاه تمثيل الحكام العرب لشعوبهم تمثيلاً حقيقياً، وهذه رغبة شعبية تتوق إليها الجماهير العربية كلها.

خليل الحاج توفيق

لقد أفاض الزملاء الحديث في موضوع التكامل الغذائي العربي، وفي مدى أهميته في توفير المواد الغذائية للمواطن العربي بأثمان مقبولة. وأرى أن الوقت قد حان لعقد قمة عربية عاجلة، وليس للإسراع في تحقيق التكامل العربي الغذائي وحسب، بل لتحقيق التكافل؛ ففي جانب من الوطن العربي جياع يقتاتون يومياً بقروش قليلة، وفي جانب آخر من هذا الوطن أناس يلقون بآلاف الأطنان من الغذاء في حاويات القمامة. نحن اليوم أمام أزمة أخلاقية دينية أيضاً. وإن أي انهيار، أو عدم استقرار اجتماعي وسياسي لدولة عربية، سيعقبه عدم استقرار في الدول المجاورة.

عبد الله الطاهر

سأتحدث الآن في مسألتين اثنتين: الأولى الرشد السياسي، والأخرى الميزة النسبية والتنافسية.

فالوطن لعربي يتعرض باستمرار إلى متغيرات ونذر، يجدر بحكوماته وبأصحاب القرار فيه أن يتأملوها ملياً ترشيداً للمسيرة وحفظاً لاستقرار النظام. فمثلاً، ماذا سيفعل العرب، وما هو مصير العراق وسورية، لو أن تركيا تخطط كي تقيم ثلاثين سداً، داخل الأراضي التركية، بمحاذاة نهري دجلة والفرات؟! إن الوطن العربي بحاجة إلى حكومات عقلانية، تغلّب مصلحة شعوبه، بإرادة سياسية قويّة.

وفي الميزة التنافسية، أودّ أن أوضح هذا المصطلح الذي أتى على ذكره الزميلان أحمد الريماوي وبشار الشريدة؛ فكل بقعة من الأرض لها خصائص طبيعية تختلف عن البقاع الأخرى، وإن أرضاً تجود فيها زراعة صنف قد لا تجود فيها زراعة صنف آخر؛ فمعرفة الميزة التنافسية للأرض، وتغذيتها بما تحتاجه، يؤدي بها أن تعطي صاحبها إنتاجاً وفيراً.

أحمد الريماوي

أتفق مع بعضكم في تفاؤله بإمكان تحقيق التكامل الغذائي العربي، وأخالف فريقاً آخر، ولا أدري لماذا نحن العرب، نتجه بنقاشاتنا دائماً، إذا جمعتنا لقاءات مشتركة، نتجه بها نحو النظام السياسي القائم: نزاهته وديمقراطيته؟! ويقيني أن التنمية الاقتصادية العربية ممكنة في ظل النظم السياسية القائمة. انظروا، مثلاً، إلى إسبانيا، تجدون أنها تمتعت بفرص

تنمية كبيرة، بينما كان الحكم فيها غير ديمقراطي، وكذلك الصين، التي تقدمت تقدماً هائلاً، ولا يزال الحكم فيها بعيداً عن الديمقراطية. إن سنغافورة بلد غير ديمقراطي أيضاً، وهي أشبه بمدينة كبيرة، وإجمالي الدخل فيها عشرة أضعاف الدخل في الأردن.

لو وقفنا عند الأردن أقول: لم يكن جوهر مشكلة التنمية في الأردن الحديث، منذ تأسيسه، نابعا من الفساد المالي أو من تخلفه ديمقراطياً، بل إن جوهر المشكلة فيه نابع من سوء الإدارة أو من تدني الثقافة الإدارية، هذا ما أدركته وما وقفت عليه عن كثب، من خلال عملي موظفاً في مؤسسات الحكومة الأردنية، منذ عشرين عاماً. وأعتقد، لو أن المخلصين الواعين أسهموا في تحقيق التنمية الاقتصادية، فسيكون هذا الجهد مدخلاً إلى تحقيق التنمية السياسية. ولا أميل إلى الرأي القائل: إن التنمية السياسية في الظروف الحالية هي شرط أساس كي نحقق النهضة الاقتصادية.

جواد الحمد

أشكركم أيها الزملاء على إسهاماتكم المتميزة، التي أغنت هذا المحور من الحلقة، ولا شك أن لتوفر الإرادة السياسية واستقامتها دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية وفتح آفاقها، وفي محاربة الفساد ولجم المحسوبية. ولكن هل الإرادة السياسية- غيابها أو قسوتها- هي العائق الوحيد أمام التنمية توسّعاً وتكاملاً عربياً؟! لو وقفنا عند هذا لضاق بنا النظر. الإرادة السياسية واحدة من العوامل، قد يكون لها حجم ما في زمن

ما، لكنها ليست هي العامل الحاسم في تقرير مصير أمتنا.

أتفق مع الزملاء المتفائلين بإمكانية تحقيق التكامل الغذائي العربي. ولعل ما يدعو كثيرين منا تجاه نقد النظم السياسية أولاً، وتلمس نقاط الضعف فيها، هو الضغط الذي يحاصرنا، الناتج عن أزمة الغذاء العالمية، وعن تعاظم أسعار النفط. هل هذا هو حال الدول العربية غير النفطية وحسب؟ لا، بل إن بعض الدول العربية النفطية التي تتمتع بسيولة نقدية عالية تجد أن التدفق المالي الواسع نحوها يسبب لها أزمة في الاستثمار، وفي التنمية الاقتصادية؛ وذلك لضعف التخطيط المستقبلي لديها.

من هنا، أعتقد أننا، نحن العرب، سنواجه خلال الأعوام القليلة القادمة متغيرات لا حدود لها، ما أحوجنا إلى دراستها بشكل معمق واسع، وبشكل رقمي إحصائي، كي نقف على مكامن الأخطار وقوفاً علمياً إيجابياً.

المحور الثالث

إدارة أزمة الغذاء في الوطن العربي

محمد أبو حمّور

إن ما استمعت إليه، مما طرحه سائر الزملاء من إشكالات التنمية الزراعية العربية، على مختلف الأصعدة الفردية و المحلية والإقليمية، ذكرني بقول الشاعر العربي:

وداوني بالتي كانت هي الداءُ

ولئن كان شفاء هذا الشاعر المتيّم بعودته إلى مَن جعلته، ببعدها عنه، عليلاً مريضاً، فأنا أقول، تبعاً لهذا: إن المشكلة الأزمة، التي نتحاور فيها، تحمل في طيّاتها جذور حلها. وقد تقولون: كيف؟ فالجواب: إن كثيراً من الدول التي واجهت معضلة ارتفاع سعر النفط، قد لجأت إلى الفائض لديها من الحبوب والقمح لإنتاج الوقود الحيوي. وهنا سنجد أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية، في البلاد العربية، سيضع المزارع العربي أمام حقيقة غفل عنها زمناً، وهي أنه باستغلاله أرضه، التي لم يحسن إليها، بل هجرها فهجرته وحرمته من بركاتها، بزرعها بزراعات أفضل، وبتحصيله التقنية اللازمة لاستغلالها، ستعطيه إنتاجاً وفيراً. وبذا، يحقق الأمن والاستقرار له ولأسرته ولوطنه.

كان المزارع العربي أمضى حقبة لا يحصل فيها من أرضه على المردود الكافي، ولا يشعر بالاستقرار، فهجر أرضه ولجأ إلى الوظيفة في الدوائر الحكومية والشركات. غير أن المُزارِع الآن، مع الارتفاع

المتتابع لأسعار المنتجات الغذائية، سيكتشف أن من المجدي له أن يعود إلى الأرض؛ لينتج مقادير أكبر من الثمار والحبوب والزيوت. إذن، فمن المشكلة يتولد جزء من الحل.

عبد الله الطاهر

الأزمة المقلقة التي نعيشها اليوم، أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ظاهرة قائمة منذ فترة طويلة، وأسبابها قديمة، عرض لها تقرير أعلنته، في عام ١٩٨٥م، منظمة الأغذية والزراعة الدولية، والتي بيّنت أن منطقة الشرق الأوسط سوف تتعرض، في القرن الحادي والعشرين، إلى أزمة غذاء، نتيجة لزيادة التصحّر، وزيادة عدد السكان، والهجرة من الأرياف إلى المدن؛ الذي يعني هجر الأرض الزراعية، ونتيجة زيادة الاحتياجات السكانية، الناجمة عن التطور الثقافي والحضاري.

وأقول مضيفاً إلى ما ذكره التقرير: إن السياسات التنموية في الوطن العربي، من خمسينيات القرن الماضي إلى الآن، لم تحقق الأهداف المرجوة منها، وهذا مما عمق الأزمة التي نعاني.

ولكم أن تتصوروا حجم المأساة عندما تعلمون أنني في عام ١٩٨٥م، بعدما قرأت تقرير منظمة الأغذية، التقيت في شماليّ الأردن رئيسَ بلدية عجلون آنذاك، الذي استوضحته عن الأراضي الصالحة للزراعة، في قضاء عجلون، فأخبرني أنها ٦٤٠٠٠ دونم، ولما سألته عن المزروع من هذه المساحة، أعلمني أنها لا تتجاوز ٥٠٠٠ دونم. وللإنصاف والحقيقة فإنني لا ألقي باللوم على السياسات التنموية الفاشلة وحسب، أو على

الفقر القانوني الذي يسمح للفلاح بترك أرضه دون استغلال، بل ألقي اللوم أيضاً على أصحاب الأراضي أنفسهم، الذين لو زرعوها لاكتفَوا، ولأسهموا في تجنيبنا أزمة ارتفاع الأسعار.

إبراهيم سيف

كيف تجاوبت الحكومات العربيّة مع أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية؟ وما هي الانعكاسات المتوسطة والطويلة الأمد التي ستترتب على التدابير التي اتّخذتها؟ وما هي السياسات البديلة التي يمكن التوصية بها لمعالجة أزمة الغذاء؟

يمكن تصنيف الدول العربيّة في فئتين: الفئة الأولى هي دول مجلس التعاون الخليجي المُنتجة للنفط، التي تتميّز بعدد قليل من السكان ومداخيل مالية كبيرة وتتمتّع، من ثَمّ، بإمكانيّة التكيّف مع مشكلة ارتفاع أسعار الغذاء. والفئة الثانية هي الدول غير المُصدّرة للنفط التي تتّسم بكثافة سكانيّة كبيرة، حيث تعيش شريحة واسعة من السكان قريبا من خطّ الفقر أو تحته. وليس لهذه الشرائح الفقيرة إمكانيّة لتكييف نفقاتها مع ظاهرة ارتفاع الأسعار، خاصةً أن جزءاً كبيراً من ميزانيّة هذه الأسر يُخصّص لشراء السلع الأساسيّة، التي تشكّل المنتجات الغذائية القسط الأكبر منها. ويدفع ضيق مجال المناورة هذا الأسرَ الفقيرة إلى اللجوء أحياناً إلى أساليب غير اقتصاديّة لحماية أنفسها، وهو ما يُفسّر أعمال الشغب، التي نشبت في شوارع عدد من الدول العربية، كمصر والمغرب واليمن.

والدول العربيّة، وهي تقف اليوم أمام ضرورة التعاطي مع الوقائع المتغيرة السائدة على الصعيد العالمي، إلا أنها تواجه هي أيضاً جملة من المشاكل الخاصة بها، مثل:

١) عدم فاعلية قطاع الزراعة الذي يعاني من مشاكل كبيرة، على صعيد التمويل والولوج إلى السوق، إلى جانب الممارسات غير الفعالة التي يلجأ إليها المزارعون، وهشاشة نظامي التدريب والتعليم. وتأتي هذه المشاكل نتيجةً للسياسات الزراعيّة غير المدروسة، التي قدّمت مُحفّزات غير مناسبة للمزارعين غير الأكفاء.

٢) تراجع الإنتاج في قطاع الزراعة، نتيجةً لحركات النزوح الواسعة إلى المدن، وإهمال التنمية الزراعيّة والريفيّة.

٣) وجود بيئة غير مواتية للزراعة، نظراً لشحّ المياه وضيق الأراضي الصالحة للزراعة. وتفيد مصادر في البنك الدولي بأن منطقة الشرق الأوسط وشماليّ إفريقيا تضمّ أقل من ١٪ من المصادر العالميّة للمياه النقيّة المتجددة، علماً أنها تعدّ نسبة ٥٪ من العدد الإجمالي للسكان في العالم. ويقع في منطقة الشرق الأوسط وشماليّ إفريقيا ١٥ بلداً من العشرين دولة، حيث معدّل المياه النقيّة المتجددة المتاحة للفرد هو ما دون الـــ ١٠٠٠م٣.

٤) عدم فاعلية قطاع الطاقة، حيث تشكّل نسبة استهلاك الطاقة للإنتاج الوطني إحدى أعلى النسب في العالم، حتى بالمقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتجدر الإشارة إلى

أن هذا «الإدمان» على الطاقة الرخيصة يعيق القدرة التنافسيّة لقطاع الزراعة في الدول غير المُصدّرة للنفط.

٥) ظهور تركّزات واحتكارات في عدد من القطاعات، فهناك عدد محدود من المصنعين أو التجار يتحكمون في الأسواق ويحددون هوامش الأرباح.

٦) آلت برامج تحرير التجارة، التي اتّبعتها عدد من الدول العربية، إلى ازدياد حالة قطاعاتها الزراعيّة سوءاً. إذ نجم عن إلغاء الحواجز التعريفيّة تحوّل الدول التي تصدّرت سابقاً لائحة البلدان المُصدّرة للسلع الزراعيّة مثل مصر والمغرب إلى دول مستوردة للسلع الغذائيّة، لا سيما القمح المدعوم الذي تنتجه بصورة رئيسة الولايات المتحدة الأمريكية.

واستجابة للأزمة الحادة تباينت كيفية تعاطي الدول العربية مع الواقع الجديد:

– الدول الأعضاء الست في مجلس التعاون الخليجي، أي البحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، والتي تنتج حوالي ٢٣٪ من النفط المُستهلك في العالم، وتسيطر على أكثر من ٤٠٪ من الاحتياطات النفطيّة العالميّة. وقد سمح ارتفاع أسعار النفط، لدول مجلس التعاون الخليجي، بالتخفيف من حدّة الانعكاسات الاجتماعيّة لارتفاع أسعار الغذاء، والتقليل من تداعيات تفاقم التضخّم وتدهور عملاتها المربوطة بالدولار الأميركي، وذلك عن

طريق زيادة أجور موظفي هذه الدول بحوالي الضعف. كذلك، عمدت دول مجلس التعاون إلى إبقاء أسعار النفط على مستواها الحالي محلياً، وإلى زيادة الإنفاق العام.

لكن مهما يكن من أمر، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تعاني فعلاً من معدّلات تضخّم كبيرة، تجاوزت نسبة ١٠٪ في سلطنة عُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة، واقتربت من هذه النسبة المرتفعة كل من الكويت والمملكة العربية السعودية، مع الإشارة إلى أن البحرين هي الدولة الوحيدة التي حافظت على معدّل تضخّم يُعدّ منخفضاً نسبياً.

ولن تكفي التدابير الإدارية التي اتّخذتها الحكومات لكبح جماح التضخّم، خاصةً في القطاعات غير القائمة على المبادلات التجاريّة، كالأسواق العقاريّة أو السلع الغذائيّة المُستوردة. وإلى جانب ذلك، أدى رفع أجور العمال الأجانب، الذين تعوّل دول مجلس التعاون عليهم كثيراً، إلى استفحال ظاهرة التضخم.

في الجانب الآخر عمدت أغلبيّة الدول، غير المُصدّرة للنفط، إلى زيادة أجور موظفي القطاع العام، وحضّت القطاعات الخاصة المُحرّرة على القيام بالمثل. وحاولت بعض الحكومات أيضاً تمكين الفقراء من الإفادة من دعمها، بصورة مباشرة، من خلال تحويلات نقديّة مباشرة أو بطاقات تموين، للإحلال محلّ سياسة دعم أسعار السلع الأساسيّة، التي كانت تخدم مصالح المستهلكين كافة، بغضّ النظر عن وضعهم المالي. لكن بصورة عامة، وجدت الدول غير المُنتجة للنفط صعوبة أكبر

في التخفيف من آثار ارتفاع الأسعار، وواجه العديد منها أعمال شغب احتجاجاً على أزمة الغذاء.

ففي مصر على سبيل المثال، يعيش ٣٢ مليون شخص من أصل ٨٠ مليوناً بأقلّ من دولارين يومياً. وأدى ارتفاع أسعار الخبز خمس مرّات إلى وقوع أعمال شغب أودت بحياة أحد عشر مصرياً في شهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٨م، إثر مواجهات مع الجيش. وتضمّنت التدابير التي اتّخذتها الحكومة لمعالجة هذه المشكلة تخصيص ٥,٢ مليار دولار أميركي، من الموازنة الجديدة، لدعم أسعار الخبز، وفرض حظر على صادرات الأرز، وتوكيل الجيش بتجهيز الخبز وتوزيعه على الفقراء. كذلك، تمّت زيادة أجور موظفي القطاع العام بنسبة ٣٠٪.

وفي الأردن، ارتفعت أسعار المواد الغذائيّة الرئيسة بنسبة ٦٠٪ في غضون سنة واحدة. غير أن المعارضة كانت أكثر سلماً من أعمال الشغب التي نشبت سنة ١٩٩٦م بسبب الأزمة الغذائيّة. وفي مطلع سنة ٢٠٠٨م ألغت الحكومة الأردنيّة المساعدات المخصّصة للنفط، نتيجةً للقيود الصارمة المُحكمة على الموازنة. لكنها وازنت هذا الإجراء برفع أجور موظفي القطاع العام، وإلغاء الرسوم على السلع الأساسيّة، وتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي لمساعدة الفقراء.

وفي المغرب أرغمت الاحتجاجاتُ العنيفة، تنديداً بارتفاع أسعار الخبز، الحكومةَ على العودة عن الزيادة بنسبة ٣٠٪ في الأسعار، والتي كانت قد أقرّتها. وانتهت المواجهات العنيفة بين الشرطة والمشاغبين

بعدد من الاعتقالات، وثارت مخاوف من احتمال تكرر أعمال الشغب التي كانت الدار البيضاء شهدتها سنة ١٩٨١م، بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الغذائيّة.

أما في الجزائر، فتمّت زيادة أجور موظفي الدولة بنسبة ١٥٪، رداً على تضاعف أسعار السكر والطحين والزيت المستخدم في الطبخ. وعجزت الدولة الجزائريّة عن استخدام إيراداتها المتأتية من النفط والغاز، للتخفيف من حدّة الأزمة؛ إذ إن معظم هذه الإيرادات مُخصّصة لتسديد الدين الخارجي.

كذلك، شهد اليمن أعمال شغب عنيفة، احتجاجاً على الأزمة الغذائيّة، بعد تضاعف أسعار القمح وارتفاع أسعار الأرز والزيت المُستخدم في الطبخ بنسبة ٢٠٪. وتشير التوقعات إلى أن معدّل التضخّم القياسي وارتفاع أسعار الغذاء قد يؤديان،على نحو خطير، إلى توسّع رقعة الفقر بنسبة ٦٪[٦].

أخيراً، ارتفعت أسعار المواد الغذائيّة بنسبة ٣٠٪ في لبنان، في الربع الأخير من السنة. في حين سجّلت هذه الأسعار ارتفاعاً بنسبة ٢٠٪ في سوريا. وتمثّل ردّ الحكومة السوريّة في زيادة أجور موظفي القطاع العام بنسبة ٢٥٪. أما في لبنان، فقد عمدت السلطات إلى رفع الحدّ الأدنى للأجور من ٢٠٠ دولار أمريكي شهرياً إلى ٣٣٠ دولاراً.

٦. أنورادها ميتال، أزمة أسعار الغذاء: دقّت ساعة السيادة الغذائيّة (Food Price Crisis: A Wake Up Call for Food Sovereignty)، معهد أوكلاند (The Oakland Institute)، ٢٠٠٨م.

على الرغم من أعمال العنف التي وقعت، تمكّنت الحكومات العربية حتى اليوم من ضبط الاستياء الشعبي من خلال رفع الأجور وترشيد المساعدات. ولم تتّسم الاحتجاجات بالحدّة التي كانت عليها في الثمانينيات أو التسعينيات لعدد من الأسباب:

أولاً: نجحت التدابير التي اتّخذتها الحكومات، على الرغم من عدم معالجتها لمشكلة ارتفاع أسعار الغذاء من جذورها، في تقديم حلول محدودة ومؤقتة كخفض الرسوم وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي ودعم أسعار المواد الغذائيّة الرئيسة.

ثانياً: لا يزال القطاع العام يوظّف أعداداً كبيرةً من القوى العاملة، مما ساعد عددا من العائلات على التعامل مع آثار ارتفاع الأسعار. وهذا الاعتماد على الدولة جعل عددا من الناس يترددون في التصدّي للحكومة التي تشكّل مصدر عيشهم الأساس.

ثالثاً: نظراً للطابع العالمي لأزمة الغذاء، يميل المواطنون إلى عدم إلقاء مسؤولية هذه المشاكل على حكوماتهم.

إن التدابير التي أقرّتها الحكومات العربيّة، خاصةً الدول غير المُنتجة للنفط، لن تنجح في تحقيق نتائج مستدامة، وهذه الحقيقة ناجمة جزئياً عن القيود المفروضة على الموازنة؛ نظراً للعجز الخطير الذي تعاني منه معظم الدول العربيّة.

كذلك، فإن الإنفاق العام في هذه الدول غير مرن بطبيعته، وتهيمن عليه الرواتب والأجور، والإنفاق الخاص بالدفاع والأمن، وتسديدات

فوائد الدَّيْن العام. وبهدف الحفاظ على المستوى العالي للمساعدات الحكوميّة، وعلى النوعيّة الجيّدة لشبكات الأمان الاجتماعي، يتعيّن على هذه الدول خفض النفقات الرأسماليّة؛ أي الإنفاق على المرافق العامة والطرق ووسائل النقل والبنى التحتيّة. غير أنه قد يكون لهذه الخطوة انعكاسات سلبيّة على باقي القطاعات الاقتصاديّة، مع الإشارة إلى أن الوقت الحالي ليس مواتياً لإقدام الحكومة على رفع الضرائب، لزيادة إيراداتها المحليّة.

لا يوجد على المدى القصير مخرج سريع للأزمة التي تسبب بها ارتفاع أسعار المواد الغذائيّة. ولا تزال الدول، وخاصةً غير المُنتجة للنفط، تواجه خطراً حقيقياً يتمثّل في احتمال ازدياد أعداد المشاركين في الاحتجاجات الشعبيّة، تنديداً بالمخاطر التي تهدّد أرزاقهم. والجميع يعلم أنه ليس من الصعب أن تتّخذ نتائج الاستياء والغضب في الدول العربيّة منحىً جيوسياسياً.

تحتاج الحكومات العربية، على المدى المتوسط والطويل، إلى تغيير سياساتها لمعالجة المشاكل الجوهريّة التي يعاني منها قطاع الزراعة ومسألة الاستهلاك المفرط للطاقة. وعلى المستوى الوطني، يتوجّب على كلّ دولة إعادة النظر في سياساتها الزراعيّة، عن طريق تقديم محفّزات كالتخفيضات الضريبيّة، والقروض المرنة، وإدخال آليّات فعّالة من شأنها زيادة الإنتاج المحلي واستحداث الوظائف في المناطق الريفيّة. وينبغي لهذه الدول بالتوازي العمل على توسيع شبكات الأمان الاجتماعي، لحماية الشرائح الهشّة من السكان التي تعتمد على مصادر دخل محدودة.

كذلك ينبغي السعي إلى تعزيز المنافسة وتفكيك بعض الاحتكارات القائمة، وتسهيل تأسيس جمعيات تدافع عن المستهلكين.

وعلى المستوى الدولي، يتعيّن على الدول المتقدّمة إعادة النظر في سياساتها المتعلّقة بالإنتاج الغذائي والمساعدات.

من الواضح أن تعزيز الوقود الحيوي لا يتماشى مع مقتضيات الوقت الراهن، ومن المؤسف أن القمة العالمية للغذاء التي عُقدت مؤخراً في روما أخفقت في التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن.

كذلك، يتعيّن على الدول المتقدّمة التركيز على نقل تكنولوجيات زراعيّة جيّدة إلى البلدان النامية بدلاً من التعويل على المساعدات النقديّة. ومن شأن التدابير الرامية إلى الحدّ من المضاربة المالية، في أسواق السلع الأساسيّة المساعدة على إبقاء أسعار الغذاء عند مستويات منخفضة.

وأخيراً، يحتاج عدد من الدول النامية إلى المساعدة لإدارة التوريدات الغذائيّة العامة، وإلى تطوير أساليب شراء جديدة عن طريق اتّباع أفضل الممارسات الدولية، بغية الحدّ من تأثير التذبذبات السريعة في الأسعار في أسواق السلع.

جواد الحمد

شكراً للزميل إبراهيم سيف على عرضه الشامل لإدارة الأزمة عربياً، وعلى مقترحاته في كيفية التعامل معها في المرحلة القادمة، على الرغم من الإشارة غير السارة، في نهاية مداخلته، إلى أن الأزمة ستتفاقم وستستمر، وأن ما يتخذ من إجراءات وسياسات لن يكون كافياً، ولا كفيلاً بحلّ هذه المعضلة.

إننا، لا شك، أمام منعطف مهمّ في التفكير الاستراتيجي، ما أجدر أن توظِّف مؤسساتُ الحكم في الوطن العربي ومؤسسات المجتمع المدني لقضايا العرب المصيرية، دون فتور أو توقف، العقولَ العلمية المخلصة العاملة في هذا الوطن وخارجه، من أجل إمكانية التوصل إلى بعض الحلول التي لا تخفف من الأزمة وحسب، بل قد تحدّ من تفاقمها، ثم تضع لها، بشكل نهائي، خلال السنوات الخمس المقبلة، الحلول الناجعة. بمعنى آخر أن ننتقل من مربع الأزمة إلى مربع الأمن والاستقرار، وإلا سنبقى أمام نفس المشكلة، في بحث متصل، دون أن نهتدي إلى حلول حقيقية.

وهناك أمر آخر أودّ التنبيه إليه، وهو أن العقلانية أو الانضباط الذي يبديه المجتمع العربي، إلى الآن، في تعامله مع الأزمة، لا يصح الركون إليه والاعتماد عليه؛ ولقد ثبت لنا عربياً وعالمياً أن هناك تغيّرات شتّى قد تفاجئ الاستقرار الوطني أو الإقليمي سياسياً واقتصادياً، وأن تأثير هذه التغيرات قد تهزّ أركان البنية السياسية أو البنية الاقتصادية، ممّا قد يدفع إلى ثورة اجتماعية. وغير خافٍ علينا ما دوَّنه التاريخ الإنساني من ثورات الخبز وثورات الجياع.

إذن، لا بد من حلول حقيقية وجادة تمنع أي احتمال لتعاظم الأزمة، في الوطن العربي، نحو تداعيات عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

خالد الوزني

بداية أقول: إن أي أزمة تحتاج إلى إدارة. وهناك عِلْمان يرتبطان بالأزمات، الأول: فن تجنب الأزمات، والآخر: فن إدارة الأزمات. وللأسف فإن معاهد الإدارة العربية لم تلتفت إلى الفن الأول، والذي برز وازدهر تدريسه في الدول المتقدمة، بل قبلت واستوعبت بصورة غير قوية الفن الآخر: فن إدارة الأزمات. والحقيقة، إن من لا يقدر على تجنب الأزمات لن يستطيع أن يدير أزمة، إن حدثت، بصورة واعية شاملة.

وعلى المستوى المادي المنظور وجدنا أن فن تجنب الأزمات قد أنتج، في العالم المتقدم، أنظمة إنذار مبكر، قائمة على أسس خلقية وآلية، وذلك في كل قطاع من قطاعات الحياة: في محطة الوقود، والأمكنة العامة، والمصانع والمستودعات وغيرها. فما بالكم إذا كان الأمر معنياً بإدارة دولة، أفلا تحتاج إلى فريق أو إلى مجموعات تعمل على تجنب الأزمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؟!

ما أودّ أن أبيّنه هنا هو أن مفاتيح التعامل، من أجل تجنب الأزمات الخاصة بالزراعة، هي ضوابط استخدام المنتجات الزراعية واستهلاكها، والأراضي الزراعية: استصلاحها وتحسين إنتاجيتها، ودعم القطاع الزراعي والمزارعين.

إن دعم التعليم والصحة والزراعة فريضة واجبة، لا يمكن التفريط بها، وهذا حال هذه القطاعات الثلاثة في جميع الدول، سواء كانت متقدمة أم غير متقدمة.

وفي حال الوطن العربي أجد أن هذا المطلب ضروري جداً، أي دعم التعليم والصحة والزراعة، وأزيد عليها الآن قضية المواد الغذائية. ولكن، هل من العدل والإنصاف أن نلقي دائماً عبء إدارة الأزمة على الحكومة وحدها: سياساتها وهيئاتها، وأنها لم تحتط و لم تسابق الأزمة؟ أعتقد أن جزءاً من إدارة الأزمة الحالية، أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، يجب أن يقوم به أرباب الأسر وربّات البيوت، بأن يسعوا إلى ترشيد الاستهلاك في سائر مقومات الحياة: الكهرباء والماء والنقل والأطعمة والأشربة واللباس والأثاث، وفي حفلات الأعراس وغيرها.

أعود إلى موضوع إدارة الأزمة على المستوى الحكومي: أزمة ارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية، لماذا لا نستطيع أن نديرها؟ الجواب: لأننا لم نستطع أن نتجنبها. فإلى الآن، للأسف الشديد، لم تحتط دولة عربية واحدة لأي مادة من المواد التي ترتفع أسعارها، كي تطمئن المواطن، فتقول له، مثلا: من الآن إلى الشتاء القادم لن يختلف عليك سعر الرز والسكر والحليب والإسمنت والوقود. أما الآن، ونحن في دوامة الأزمة، فقد أضحى هاجس المواطن العربي، بداية كل شهر، أن ينظر ويسأل: ماذا حصل ويحصل لسعر البنزين، وكيف ستصبح تعريفة الأجور في وسائط النقل.

ألا تستطيع دولة عربية غير نفطية، أن تدعو العرب الخليجيين إلى الاكتتاب بسندات قرض من أجل توفير النفط لشعبها لمدة عام كامل؟ لو قررت حكومة عربية أن تحتاط للنفط وحده، بسندات قرض مدته عام واحد، فلن يرتب هذا القرض عبئاً مالياً كبيراً، بل سيقلّ فائض

قيمته عن كلفة ارتفاع سعر النفط. وقس على هذا المواد الغذائية، التي اجتمعنا من أجل البحث في أزمة ارتفاع أسعارها.

جواد الحمد

التنبؤ أو الدراسات المستقبلية إحدى نتاجات الحياة الإنسانية المعاصرة. ومع الأسف، فالوطن العربي، بشكل عام متخلف في هذا العلم. يستوي عندنا، في هذا التخلف، الدراسات المستقبلية في السياسة أو الاجتماع أو الزراعة أو الاقتصاد. ولعل سبب التخلف في هذا الحقل من الدراسات هو أنه يحتاج إلى جهد كبير، وإلى نفقات مالية، وإلى علماء وخبراء يتفرغون له. ومن طبيعة المجتمعات ذات الثقافة المتواضعة أن تؤسس للعلوم اليسيرة التناول، وألا تجهد نفسها كثيراً بالتنبؤ بالمستقبل.

عبد الله الطاهر

سأعقب على إدارة الأزمة وترشيد الاستهلاك، وبين يدي هاتين المسألتين فإنني أرى ما رآه الزميل خالد الوزني، وهو أننا فقراء، بل غائبون عن فقه دراسة فن تجنب الأزمات وتدريسه. ولذا، فإننا عندما تدهمنا مشكلة ونتداعى لإيجاد مخرج منها، فإننا ندرسها بنظرة جزئية، لا شمولية، ولا نوفر لها عند معالجتها جميع أسباب النجاح.

أما إدارة الأزمة: أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فبإمكاننا أن ننظر إليها بمنظارَيْ العرض والطلب، إذ يكون الطلب على المواد الغذائية مرتفعاً والعرض قليلاً. وإنّ نظرتنا إلى المشكلة بمنظار العرض يذكرنا

بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم :»من أحيا أرضاً ميتةً فهي له، وليس لمُحتَجرٍ حق بعد ثلاث سنين». أي، لا يجوز لأحد أن يستمر مالكاً أرضاً، دون أن يزرعها ثلاث سنوات. فإذا أخذ قانون ملكية الأراضي الزراعية بهذا الحديث، وأسند حقّ الانتفاع بالأرض الزراعية لذوي الكفاءة من المهندسين الزراعيين، كما هو المعمول به الآن في بعض الدول المتقدمة، فإن من شأن هذا الإجراء أن يزيد كفاءة الأرض الزراعية، وأن ييسّر استغلالها استغلالاً كاملاً.

وفي ترشيد الاستهلاك أقول: إن الاستهلاك هو الجزء الأكبر من الطلب على المواد الغذائية. هذا، وإن النمط الاستهلاكي لدينا خاطئ، وهو آخذ بالابتعاد عن قيمنا العليا، ويتجه نحو التفاخر والتقليد غير المبصر. وتجدون من مظاهر هذا السلوك غير السويّ زيادة الطلب عند ارتفاع الأسعار، مع أن الأولى والأحكم هو الكفّ عن الطلب عند ارتفاع الأسعار، أو تقليله والاقتصار على شراء الحاجات الضرورية. وهذا يذكرنا بالحديث المأثور: «أرْخِصوا الأسعار– أو الأشياء– بالتَّرْك». أي، إذا ارتفعت الأسعار فلا تشتروا، ومن بعدُ ستهبط أسعارها.

أقول: بهذين المنظارين: منظاري العرض والطلب، نكون قد أمسكنا بالمشكلة من طرفيها، وتمكّنّا، في سنة واحدة أو في سنوات قليلة، من إيجاد مخرج منها.

المحور الرابع

الجهود المبذولة في الأردن لمواجهة الأزمة رسميا وشعبيا

إبراهيم سيف

في المحور السابق أجملت ذكر المشاكل الخاصة التي تواجه القطاع الزراعي في الدول العربية ومنها الأردن. كما ذكرت بإيجاز كيفية تعامل الحكومة الأردنية مع أزمة الغذاء العالمية، ثم ختمت بشيء من التفصيل بذكر توقعاتي لمستقبل هذه الأزمة على المدى القريب، وبذكر توصياتي ومقترحاتي لحل أزمة الغذاء على المدى المتوسط والمدى البعيد.

والآن، أعرض للعوامل أو العامل الرئيس الذي أفقر القطاع الزراعي الأردني، فأقول: جرى التعامل مع القطاع الزراعي الأردني على أنه قطاع بسيط بدائي، إذا ما قورن بالتعليم أو بالصناعة أو التجارة أو غيرها من القطاعات الأخرى. هذه من غير شك نظرة ظالمة ساذجة. فما الذي يمنعنا أن نستفيد من تجارب الدول الأخرى، في كيفية التعامل مع القطاع الزراعي، وكيفية إدخال التقنيات الحديثة إلى هذا القطاع، وزراعة المنتجات الزراعية المناسبة في الوقت المناسب، وإعداد الأيدي العاملة، وإحكام آليات السوق وتوفير تقنيانه، وأخيراً إنصاف المزارعين وتحديد أسعار السلع الغذائية؟!

وأضرب مثالاً على تأثير غياب إنصاف المزارعين، فعندما ارتفعت

الأسعار محلياً في بعض المواسم، منذ سنوات قريبة، جرى منع المصدرين الأردنيين من تصدير خضرواتهم إلى أسواق الخليج العربي، فهل هذا الإجراء محفز للإنتاج؟ هذا، وإذا استعرضنا تجربة عقدين من الزمن أو ثلاثة عقود، سنجد أن أسعار المنتجات الزراعية هي في غير صالح المزارعين دائماً، بل هي في صالح المنتجين الآخرين، أعني الوسطاء أو التجار. فهل يصبح الاستثمار الزراعي في هذه الأحوال وفي ظل تلك النظرة استثماراً مجدياً؟

ولذا، كان من آثار تلك السياسة هجر الأرض وتعاظم هجرة الناس من الأرياف إلى المدن، حيث باتت المدن وأطرافها هي المراكز الإنتاجية الرئيسة، وأضحت المناطق الزراعية أقلّ أهمية، ونظراً لهذا الضغط السكاني على المدن غدا الجهد التنموي موجهاً إلى المدن وحسب، لا إلى الأرياف. وفي اعتقادي، إن تلك النظرة الجائرة الساذجة للقطاع الزراعي الأردني كانت هي الحاضنة التي وفرت البيئة التي نمت فيها سائر العوامل السلبية، والتي أصابت من القطاع الزراعي الأردني ما أصابت.

جواد الحمد

أرى، جرياً على ما ذكره الزميل أبو حمور، أن الفرصة مواتية لنا، مع ارتفاع الأسعار، أن نزيد الإنتاج، بالعودة إلى الأرض. غير أن هذا يفتقر إلى سياسات واعية حكيمة، فتكاليف الإنتاج، على سبيل المثال، ارتفعت أيضاً ارتفاعاً كثيراً، أعني الأسمدة والأعلاف، اللتين تضاعفت أسعارهما عدة مرات.

وأنوه هنا إلى أمر بالغ الغرابة، وهو أن الأسمدة في الأردن من أرض أردنية ومن إنتاج أردني، ومع هذا فإن أسعارها في ازدياد. ولذا، أرى أن من الحكمة المسارعة إلى وضع سياسات حازمة تضبط أسعار الأسمدة بشكل مؤقت تدريجي، كي يتمكن المنتجون من اقتناص ثمرات الأرض. ومن ثمّ ألحّ وأقول: إن التدخل الحكومي لا بد منه.

بشار الشريدة

نحن الآن في الأردن، في وضع مأساوي بالغ الصعوبة، إذا فحصنا الظواهر والحقائق التي تكتنف أسس التنمية الزراعية. وسيزداد الأمر صعوبة مع تصاعد المتغيرات الدولية العنيفة التي طرقت أبواب وطننا، والتي أدت إلى الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية الرئيسة. وهاكم الحقائق المتعلقة بالأرض الأردنية وبالمياه والناتج المحلي الزراعي والعمالة الزراعية والتزايد السكاني، ثم مجالات الاكتفاء الذاتي وخطوط الفقر المطلق والفقر المدقع:

- **صنفت لجنة الزراعة التابعة لمنظمة التجارة العالمية الأردنَّ على أنه بلد نام مستورد للغذاء، نظراً لاعتماده بشكل رئيس على الاستيراد، لتوفير الغذاء لسكانه البالغ عددهم قرابة ٦ ملايين نسمة.**
- **ارتفعت النسبة المئوية للأسر التي تعيش تحت مستوى خط الفقر المطلق من ١٨,٧٪ عام ١٩٨٧م إلى ٢١,٣ عام ١٩٩٢م، وإلى ٢٦٪ عام ١٩٩٦م. وارتفعت نسبة الأسر**

التي تعيش تحت خط الفقر المدقع من ١,٥٪ عام ١٩٨٧م إلى ٦,٦٪ عام ١٩٩٢م، ثم إلى ٩٪ عام ١٩٩٨م.

- تقديرات البنك الدولي لنسبة الفقر المطلق عام ١٩٩٧م بلغت ١٤,٤٪، وقد بني هذا التقدير على أساس يعادل ٣١٣,٥ ديناراً أردنياً للفرد في السنة.
- يبلغ معدل حصة الفرد من السعرات الحرارية في الأردن نحو ٢٤٠٠ سعر. وتشكل الكربوهيدرات ٦٤٪ من إمدادات الطاقة، والدهون حوالي ٢٥٪،والبروتينات نحو ١١٪، يأتي ٣٥٪ منها من منتجات حيوانية.
- تمثل الحبوب: القمح والأرز، المصدر الرئيس للطاقة في الوجبة الأردنية.
- يتمتع الأردن باكتفاء ذاتي في لحوم الدواجن والبيض والفواكه والخضراوات. ولكن الإنتاج، من السلع الغذائية الرئيسة، لا يغطي سوى نسبة محدودة من إجمالي الاستهلاك، فهو لا يتجاوز ٦٪ بالنسبة للقمح، و٢٠ ٪ بالنسبة للبقوليات، و٣٧٪ بالنسبة للحوم الحمراء، و٤٦٪ بالنسبة للألبان، و٥٧٪ للزيوت والدهون.
- ازداد الإنتاج المحلي خلال الفترة ١٩٩٢– ٢٠٠١م، بنسبة إجمالية مقدارها ٦,٧٪، في مجال زيت الزيتون ولحوم الدواجن والحليب ومنتجات الألبان والبيض، وهي منتجات تعتمد

بشكل رئيس على الأعلاف المستوردة، في حين ازداد عدد السكان خلال هذه الحقبة بمعدل ٣٥٪، وكذلك ازدادت الصادرات الزراعية بنسبة ٧٪.

- يعاني قطاع الزراعة الأردني من مشاكل رئيسة، أهمها: ندرة المياه، وتذبذب مواسم الأمطار، وتراجع مساحات الأراضي الزراعية؛ بسبب التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية الجيدة.
- من أصل ٣,٩ ملايين دونم متاحة للاستعمال الزراعي، هناك ١,٧ مليون دونم تقع ضمن حدود البلديات، وهي أراض زراعية يتهددها خطر التحول لاستعمالات غير زراعية. وتقدر مساحة الأراضي الزراعية، التي خرجت نهائياً من الزراعة، منذ عام ١٩٧٥م حوالي ٨٨٤ ألف دونم. إلا أنه ظهر مؤخراً قانون استعمالات الأراضي. الأغرب من ذلك أن قانون الزراعة لا يزال قانوناً مؤقتاً.
- تراجعت مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، خلال الفترة من عام ١٩٩٢م إلى ٢٠٠٠م من ١١٪، إلى ٣,٨٪، وحالياً هو دون ٣٪.
- أسهم قطاع الزراعة في توفير فرص عمل متزايدة، خلال الفترة ١٩٩١-٢٠٠٠م، فارتفعت من٤١ ألف فرصة عمل، إلى نحو ٦٨ ألف فرصة للعام ١٩٩٦م (٣١٪ منهم من الأردنيين).

- **دخلت مياه الصرف الصحي المعالجة قطاع الزراعة الأردني، وشكلت تقريباً ١٤٪ من مجموع المياه المخصصة للري حالياً. وتعدّ هذه النوعية من المياه هي المصدر الوحيد المتزايد. وإذا ما تمت السيطرة على النوعية الجيدة وطرق المعالجة المناسبة، فيمكن إجمالها في الموازنة المائية للدولة. وهذه المياه تستعمل حالياً في ريّ الأشجار المثمرة والحرجية، وفي زراعة الأعلاف، التي يعاني الأردنّ من نقص كبير فيها.**

يحتاج الخروج من أزمة الغذاء، التي نعاني منها في الأردن، إلى تكاتف جهود عديدة متنوعة، وإلى عمل دؤوب مخلص على كل الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وأرى، في ظل الأزمة المائية والغذائية التي نعاني منها، وبصفتي خبيراً في إدارة مصادر المياه، ضرورة استخدام تقنيات ترشيد المياه والحصاد المائي، واستعمال مصادر المياه المعالجة في الزراعة. كما يجب العمل الحثيث على تحسين الأصناف النباتية، بما يتواءم مع طبيعة المناطق الزراعية، ومع تذبذب مواسم الأمطار وتكرار فصول الجفاف.

هذه المقترحات من أجل المساهمة، في المدى المتوسط، في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من المواد الغذائية. وفي المدى البعيد أرى أن الأمن الغذائي للأردن يتحقق في اتجاهين: **الأول** العودة الجادّة إلى الاستثمار في السودان، **والاتجاه الآخر** سعي الأردن الجاد من أجل ضمان الحصول على المياه الإقليمية واستثمارها لصالح القطاع الزراعي.

خليل الحاج توفيق

الأردن دولة مستوردة للمواد الغذائية بمقادير كبيرة، وندفع الآن ثمن إهمالنا للزراعة وتخلينا عنها. ولقد تجاوز استيرادنا للاستهلاك المحلي من المواد الغذائية عام ٢٠٠٧م، مليار دينار. هذا، والحكومة الأردنية ملتزمة باستيراد القمح فقط، أما سائر المواد الغذائية فيستوردها القطاع الخاص، الذي يعاني القائمون به من كثرة التعليمات وتضارب الصلاحيات وجمود بعض موظفي الحكومة، والذين نجد صعوبة في التعامل معهم؛ فمن يعمل في الأردن في استيراد المواد الغذائية فهو كمن يعمل في حقل ألغام. لذا فالقطاع الخاص في الأردن بحاجة إلى شراكة حقيقية، ومشورة من عدة وزارات يتعامل معها: وزارة التجارة، ووزارة الزراعة، ووزارة العمل. ونتساءل، نحن تجار القطاع الخاص: لمصلحة من يتكبّر معظم مسؤولي هذه الوزارات، ولمصلحة من يهمشون القطاع الخاص؟ نحن نطلب المشورة فقط، ولا نطلب أن نكون صناع قرار.

ومن جانب آخر، فإن مستوردي المواد الغذائية قد ضعفت قوتهم الشرائية، وهبطت إلى أكثر من النصف. فمن استورد السنة الماضية، مثلاً، ١٠٠ طن عدساً مجروشاً، وهو ما كان يسمى لحم الفقراء، احتاج إلى تأمين تمويل ٤٠ ألف دولار. أما اليوم فثمن الطن الواحد ٢٨٠٠ دولار، وهذا معناه أن ثمن ١٠٠ طن يصل إلى ٢٨٠ ألف دولار، فمن أين لتاجر القطاع الخاص أن يؤمن لهذه الكمية تمويل ربع

مليون دولار؟ وقس على ذلك مادة السمسم، التي قفز ثمن الطن الواحد منها من ٣٠٠ دولار إلى ٣٠٠٠ دولار.

إن الارتفاع في الأسعار لم يصب المواد الغذائية فقط، بل أصاب أيضاً ثمن مواد التعبئة البلاستيكية والمعدنية، التي يرتبط ثمن موادها الأولية بارتفاع سعر النفط. وهل تتوقعون أيها الزملاء أن يكون سعر العلبة المعدنية الخاصة بالسّردين، مثلاً، أو بالفول، أغلى من سعر المادة الغذائية نفسها؟

الاقتصاد الأردني ضعيف؛ فمن ضعف شديد في الإنتاج المحلي الزراعي، إلى ضعف في القوة الشرائية، إلى نقص في السّيولة النقدية. لذا، فنحن تجار القطاع الخاص، نستغرب عندما يتهمنا البعض بالجشع والاستغلال، فكيف نستغلّ مع الركود، ومع ضعف القوة الشرائية؟!

لا نعاني اليوم في الأردن من ارتفاع ثمن المواد الغذائية وحسب، بل نعاني أيضاً من أجل توفيرها في الأسواق. ففي نيسان ٢٠٠٧م منعت سوريا تصدير القمح ومشتقاته وتصدير البقوليات، ثم تبعتها مصر فمنعت تصدير الرز وغيره من المواد الغذائية، وكذلك الهند وفيتنام اللتان منعتا تصدير الرز، أما أستراليا فقد أصاب الجفاف محصولها من هذه المادة. فلم يبقَ أمامنا من سبيل لكي نستورد الرز إلا من الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قفز سعر طن الرز فيها من ٥٠٠ دولار إلى ٨٥٠ دولاراً.

ولئن كان ما عرضته في مداخلتي هذه، هو الصعوبات المحلية

والخارجية التي يواجهها القطاع الخاص الأردني، في سبيل استيراد السلع الغذائية وتوفيرها للأسواق المحلية، إلا أنني من خلال الهمّ العام الذي نعيشه أيضا، ومن خلال الحوارات البناءة التي استمعت إليها في هذه الحلقة النقاشية، أطرح جملة من التوصيات، التي أرجو أن تسهم في التخفيف من آثار أزمة ارتفاع أسعار المواد الغذائية:

- إنشاء صندوق كوارث وطني، لنجدة المزارع في ظروف الجفاف أو الصقيع.
- الإسراع في منح أراض حكومية غير مستغلة، للشبان الخريجين وللشبان العاطلين عن العمل، بعد تأهيلهم للعمل في الأرض، من خلال دورات دراسية زراعية متوسطة الأجل، مع مدّهم بالمياه وبالقروض الحسنة الميسّرة.
- العمل، من خلال مشروعات التكامل الزراعي العربي، على إنشاء مصنع للحليب المجفف، فالوطن العربي كله يخلو من مصنع لتجفيف الحليب!
- وضع سياسات محكمة غايتها الوصول إلى مقياس واضح في التنمية الزراعية، وهو أن ننتج ما نأكل وما نصدّر، لا أن نأكل ما ينتجه الآخرون وحسب.
- محاربة ما يسمى بثقافة العيب، ليس في العمل وحسب، بل في الاستهلاك أيضاً. وأضرب مثلاً: فماذا يمنع مجموعة شبان موظفين من ذوي الرواتب المتوسطة (٣٠٠– ٤٠٠ دينار) أن يوكلوا إلى أحدهم شراء تنكة زيت زيتون، أو تنكتين، من

المعصرة مباشرة، ثم أن يقتسموا ما اشتروه؛ إن ثمن تنكة الزيت في السوق ٥٥- ٦٠ ديناراً، ويقلّ هذا الثمن بمقدار ٣٠-٤٠٪، عند شراء الزيت من المعصرة.

طارق التل

عندما نستعرض القطاع الزراعي الأردني، ونرصد ما أنجزه أو ما أصابه، نجد أن هذا القطاع يعاني من تراجع في معدلات نموه، منذ الأزمة الاقتصادية عام ١٩٨٨م، وكان هو أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بنتائجها. واستمرّ هذا التراجع؛ نتيجة لتحرير التجارة التي اعتمدتها الحكومة سنة ١٩٩٤م، ضمن البرنامج التصحيحي للقطاع الزراعي. وتزايدَ مع تنفيذ الإجراءات الخاصة بانضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية في مارس/ آذار ٢٠٠٠م؛ فقد توقفت الحماية للإنتاج الزراعي المحلي، وألغي الدعم المالي الذي كان مخصصاً له، ووضعت منتجات زراعية محلية، على بداية الطريق، في منافسة حرة، مع المنتجات المثيلة المستوردة للسوق المحلي وأسواق التصدير.

هذا في الوقت الذي لا تزال الدول الكبرى تقدم الدعم للقطاع الزراعي لديها، فدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، مثلاً، تقدم دعماً لقطاعاتها الزراعية، أكثر من ٣٠٠ مليار دولار سنويا.

وإذا ما أضفنا، إلى تراجع معدلات نمو القطاع الزراعي، نقص المياه المتاحة للري كمّاً ونوعاً، وما يترتب عليه من آثار سلبية في الإنتاجية ونوعية المنتجات وقدرتها على المنافسة في النوع والسعر، فإنه يُخشى أن تؤدي هذه المتغيرات إلى تعميق الاتجاه التراجعي لقطاع الزراعة

على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد، وإلى تقويض مقومات التنمية المستدامة، على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومما زاد الطين بلّة، اتباع الحكومة مع القطاع الزراعي، سياسات ضريبية جبائية، أعطت أولوية فائقة لهذه الجباية، دون أي قدر من الاهتمام لاعتبارات النمو الاقتصادي بشكل عام، ولما أحدثته تلك السياسات الضريبية من تراجع خطير للقطاع الزراعي، الذي يعاني أصلاً من ارتفاع كلفة مستلزمات الإنتاج الزراعي ومن التهميش، علماً أنه يتكامل ويتداخل مع القطاعات الاقتصادية الأخرى بنسبة ٧٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

كما يعاني القطاع الزراعي الأردني من التخبط في السياسة الزراعية، وتغيرها بتغير المسؤولين وتجاهلهم الكبير لمشكلات القطاع الزراعي الأساسية. ونتيجة لهذا الوضع تراجعت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٤,٠٤٪ عام ١٩٧١م، إلى ٣,٨٪ عام ١٩٩٥م، ثم إلى ٢٪ عام ٢٠٠٠م. وتراجع سكان الريف والبادية، نسبةً إلى إجمالي السكان، من ٣٣٪ مطلع السبعينيات في القرن الماضي، إلى ٢٥٪ مطلع القرن الحالي؛ مما أدّى إلى تراجع نسبة المعتمدين أساساً على الزراعة، وإلى خروج ٣٥ ألف دونم من الأراضي الزراعية، سنوياً، لصالح توسع بناء المدن الإسمنتية، وإلى مآسٍ اجتماعية خطيرة، في الريف والبادية، مثل ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل، وارتفاع نسبة من هم عند خط الفقر أو تحت خط الفقر.

أقول: استمرّ القطاع الزراعي الأردني يعاني من التراجع في معدلات نموه، ومن التهميش ذي الآثار الخطيرة، إلى أن صدر الأمر الملكي سنة ٢٠٠١م بوضع استراتيجية وطنية للنهوض بالقطاع الزراعي، من عام ٢٠٠٢م إلى عام ٢٠١٠م، ولكن، للأسف، فإن هذه الاستراتيجية التي وضعها خبراء متخصصون في مختلف القطاعات، وجدت تجاهلاً من الحكومات المتعاقبة، و لم ينفذ منها إلا النزر اليسير. ولذلك، فنحن الآن في الأردن أمام مشكلة، بل معضلة كبيرة، وهي أنه ليس هناك سياسات ثابتة للقطاع الزراعي.

إن الحقائق التي على الأرض تشير وتنذر بأننا سنجابه ظروفاً صعبة، إذا استمرّ الوضع على هذا الحال. وليس أمامنا من سبيل إلا تفعيل التوصيات التي توصل إليها الخبراء والعلماء، للنهوض بالقطاع الزراعي ولتحقيق الأمن الغذائي.

وفي موضوع الأمن الغذائي، أقول: لدينا ثلاثة عناصر لتحقيق هذا الأمن، هي الحبوب والزيوت والأعلاف، وذلك لتوفير مادتي الكاربوهيدرات والدهون اللازمة لنمو الإنسان وحركته.

ولتوفير الحنطة محلياً، لدينا الإمكانية لزراعة ٨٠- ٩٠ ألف دونم بها، إضافة للمساحات المزروعة بها من قبل. ويمكن بجهود أكبر وبدعم أكثر زيادتها إلى ١٥٠ ألف دونم، وذلك باستغلال أرض المدوّرة، في محافظة معان، وريّها بجزء من مياه حوض الديسي، الذي أعتقد أن مياهه متجددة. فالقمح مادة رئيسة لا يُعقل أن نضحي بها من أجل

زراعة البطاطا والخيار، وتصديرهما بثمن بخس. وزيادة على منطقة المدورة، يمكن إدخال زراعة القمح في الدورة الزراعية في الأغوار. هذا، وإدخال القمح في الدورة الزراعية هناك يزيد في خصوبة تربة الأغوار، وهذا مكسب آخر.

والزيوت هي العنصر الثاني من عناصر الأمن الغذائي. وإن الزيتون هو أجدى ما باستطاعتنا التوسع في زراعته، وذلك باستغلال الأراضي الجبلية البعلية في عجلون وجرش والسلط والكرك والطفيلة. ومع التوسع في زراعة شجرة الزيتون لا بد من تربيتها تربية خاصة، تساعد في الاستخدام الآلي لجني ثمارها.

والأعلاف أيضا من المواد ذات الأهمية في منظومة الأمن الغذائي، وذلك من أجل توفير اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن. وكما ذكر بعض الزملاء، فإن ارتفاع أسعار الأعلاف قد ألجأ مربّي المواشي إلى الإكثار من الذبح منها وإلى بيعها بثمن بخس؛ وسينعكس أثر هذا، في السنة المقبلة، ارتفاعاً هائلاً في أسعار اللحوم الحمراء.

وبالإضافة إلى عناصر الأمن الغذائي وتحقيق متطلباتها، هناك خطوات ضرورية للتجاوب مع التحديات التي تواجه القطاع الزراعي الأردني، أوجزها في الآتي:

- **إحياء المجلس الزراعي، بل تحويله إلى مؤسسة دائمة، تلتزم الحكومة بتنفيذ توصياته.**
- **إعادة النظر في الاستراتيجية الوطنية للزراعة، على أن تكون**

واضحة المراحل، مع الالتزام بتنفيذها.

- الاستخدام الأمثل لمياه الري المتاحة.
- الإسراع في إنشاء شركة تسويق المنتجات البستانية.
- إيجاد نظام للتأمين الزراعي، لمواجهة الكوارث الطبيعية، كالجفاف والصقيع.
- إصدار قانون استعمالات الأراضي، للحفاظ على الأراضي الزراعية من التسرّب.
- تطوير المراعي، بالإسراع بتخصيص أراضي الخزينة (أراضي الدولة)، المحددة أراضيَ للمراعي، وإلحاقها بوزارة الزراعة.
- إيجاد حل نهائي لموضوع الواجهات العشائرية.
- إلغاء ضريبة المبيعات عن القطاع الزراعي.
- الإسراع في تنفيذ المشروع الوطني لتطوير قطاع الزيتون.
- دعم الأعلاف لمربّي الثروة الحيوانية.
- السّعي لإنشاء غرفة زراعة الأردن.
- ضرورة المحافظة على المخزون الاستراتيجي من المواد الغذائية.
- وضوح الخطاب والقرار السياسي بشأن الأحواض المائية مع الدول المجاورة، أعني أولاً: سورية التي أنشأت على روافد اليرموك ٢٧ سداً، فلم يبق لنا إلا القليل من ماء اليرموك. ثم أعني اليهود الذين يحفرون في الأغوار، في الأراضي المحاذية

لهم، آبار إرتوازية. وأما نحن في الأردن، فلا يسمح لنا بحفر آبار إرتوازية في الأراضي المحاذية لنا! إن الحق والعدل أن نعمل ونضغط، لأخذ حقوقنا في هذه المواقع كلها.

- **الضغط على أصحاب الاحتكارات والامتيازات، الذين استحوذوا على المصادر الطبيعية الوطنية، كالبوتاس والفوسفات وغيرهما، وتوفيرهما للمزارعين الأردنيين أسمدةً، بأسعار تفضيلية، هي والمشتقات النفطية المحتاج إليها.**
- **وقف التطبيع مع العدو الصهيوني، ولا أقصد المجال الزراعي وحسب، واستبدال التكامل الزراعي مع الدول العربية به؛ فقد ارتفعت أسعار الخضراوات، في السوق الأردنية، هذه السنة، إلى أعلى مستوى، بسبب تصديرها إلى العدو الإسرائيلي.**

أحمد الريماوي

قضية منظمة التجارة العالمية، التي أصبح الأردن عضواً فيها منذ عام ٢٠٠٠م، فهي لا تمنع بعض أشكال الحماية، والدليل على هذا أن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، لا تزال تتبع سياسة حماية منتجاتها من اللحوم والألبان، فمثلا يخصص للبقرة سنوياً ١٠٠٠ دولار حماية.

وأما أزمة الغذاء في الأردن، فأقول: إن هناك بعض الخلل في إدارتها، ولا أدري كيف غفلت الحكومة عن كبح ارتفاع أسعار الأسمدة؟

أوليس صعباً على المنتجين في الأردن أن يستوعبوا صدمة ارتفاع أسعارها، وهي هبة أرض الأردن، وتعدّ وتصنّع بأيدٍ أردنية؟!

ومما يتصل بإدارة الأزمة في الأردن، أقول: إن في إنتاج الحبوب محلياً عوائق تحول دون هذا، وهي كامنة في هيكلية التنمية الزراعية نفسها، ويحضرني هنا عائقان اثنان، هما انتقال مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية واستخدامها في بناء المساكن الحضرية، والعائق الآخر أن استخدام مياه حوض الديسي من أجل التوسع في زراعة الحبوب عمل غير اقتصادي، فنحن أحوج إلى مياه الديسي في أمور حيوية أخرى.

من أجل كل ما ذكرت، أرى أن علينا في الأردن، كي لا نواجه مشكلات كبيرة في المستقبل، أن ندفع، في المدى القريب، باتجاه الاستثمار في بعض البلاد العربية، ذات المياه الوفيرة وذات الأرض الصالحة للزراعة. وأن ندفع ونسارع إلى إزالة العقبات، التي تحول دون التنمية المحلية، ثم أن نسعى إلى التكامل الغذائي العربي؛ فالتكتلات الاقتصادية هي السائدة اليوم في العالم.

طارق التل

إن الاستثمار في السودان أمر مهم جداً، وهو، لو تم، سيوفر لنا مقادير كبيرة مما نحتاج من القمح والحبوب والأعلاف. ولقد قام الأردن، منذ ١٠ سنوات، بتجربة متواضعة في هذا المجال، فالحكومة السودانية منحتنا فرصة استثمار ربع مليون دونم من أراض زراعية على نهر النيل، استثمر الجيش الأردني منها ٥٠ ألف دونم، وتُركت سائر

الأراضي الممنوحة دون استثمار، أي إن الحكومة الأردنية أضاعت فرصة ثمينة.

وعلى الرغم من أن البنية التحتية هناك لا تلبي طموح المستثمر الوافد، إلا أن الحكومة السودانية متساهلة في شروطها. وهنا يشترط في هذه الحالة استخدام تقنيات عالية، بوسعها أن تسد النقص في اليد العاملة السودانية المدرّبة وغير المدربة، بنسبة ٩٥- ٩٨٪. هذا، والأردن معروف في مجال الزراعة، بإمكانياته الكبيرة وتقديره للكفاءات العلمية التقنية.

عبد الله الطاهر

في جدوى شجرة الزيتون، التي ألحّ الزميل طارق التل على الإكثار من زراعتها، لتوفير الزيوت، أذكر أن هناك نبتة تسمّى الجوجوبا أو الهوهوبا، وهي عالية الدهن، وتصلح للزراعة في الأراضي شبه الجافة.

بشار الشريدة

تتناول تعقيباتي السودان وحوض الديسي ونبتة الهوهوبا.

وأبدأ بنبتة الهوهوبا. لقد أشرفت على زراعتها بنفسي، وجرِّبت زراعتها في جامعة العلوم والتكنولوجيا، وكذا جُرّبت في الخربة السمراء، ومع كل هذا فإن زراعتها لم تنجح.

ثم أؤكد ما أشار إليه الزميل طارق التل، وهو أن السودان الشقيق كان منح الأردن استثمار ربع مليون دونم، وأن ما استثمر منها فعلاً ٥٠ ألف

دونم. وأزيد هنا فأذكر أن الأردن ليس الدولة الوحيدة التي تمتعت بمثل هذه المنحة، فالسعودية وماليزيا تستثمران في السودان ملايين الدونمات.

أما حوض الديسي، فإنني أخالف ما ذكره الزميل طارق التل، وأقول: إن مياه الديسي غير متجددة. وللإيضاح أذكر أن لدينا في الأردن ١٢ حوضاً مائياً جوفياً، حوضان منها مياهها غير متجدّدة. والمياه غير المتجددة تسمى أيضاً بالمياه الأحفورية، وهي التي تكونت في مدى ٣٠ ألف عام. ومن أبرز صفات المياه غير المتجددة ثبات نوعيتها، وثبات كميتها التي يمكن الحصول عليها منها. وحوض الديسي سيمدّ الأردنّ بالمياه ١٠٠ عام، هذا إذا استهلك منها سنوياً ١٠٠ مليون متر مكعب. وهنا، عند نفاد الماء، فإن هذا الحوض يحتاج إلى ٣٠ ألف عام أيضاً كي تتجدد مياهه. أما نوعية مياه الديسي فهي من أجود أنواع المياه في العالم، فنسبة الملوحة فيها ثلاثمائة جزء في المليون، وهذه النسبة ثابتة لا تتغير، سواءً أخذنا منها الآن، أو بعد ثلاثين عاماً، أما المياه الأخرى الجوفية المتجدّدة فإنها تفتقر إلى ثبات النوعية.

محمد شهاب الحاج خليل

على ضوء ارتفاع أسعار المواد الغذائية وقلة الموارد المائية في الوطن العربي، ومن ضمنه الأردن، أضحت الحاجة ماسّة إلى البحث عن مصادر غير تقليدية للمياه. وأهم هذه المصادر الآن هي المياه العادمة المعالَجة، الخارجة من محطات التنقية المختلفة، وهي المصدر الوحيد الآخذ في الازدياد. فلو أخذنا الأردن مثلاً، لوجدنا أن المياه المعالجة

توفر لنا سنوياً ١٠٠ مليون متر مكعب، يستخدم معظمها في الزراعة، والجزء الباقي منها يمزج مع مياه الأمطار المتجمعة في سد الملك طلال، ثم يعاد استخدامها في الأغوار، في مجال الزراعة غير المقيّدة، مثل الخضراوات المطبوخة وغيرها. ومن المتوقع أن يتضاعف هذا المقدار، ليتوفر لنا ٢٠٠ مليون متر مكعب في عام ٢٠٢٠م.

هذا، وبالإمكان أن ينتج الوطن العربي، سنوياً، أكثر من ملياري متر مكعب من المياه المعالجة. وهذه المياه آمنة إذا تمت مراقبتها ومتابعتها، ويمكن لهذه المياه أيضا أن تصل إلى مرحلة عالية من النقاء، بأن نمزجها مع مياه عذبة أخرى، فتستخدم للشرب، لكن تقبّل المواطن العربي لاستخدامها، بهذه الصورة، صعب جداً.

ومن أنواع المياه الأخرى غير التقليدية، مما لها دور في دعم الزراعات في الوطن العربي، المياه المالحة أو المَسوس، وهي التي تبلغ نسبة الملوحة فيها من ٣-٤ آلاف جزء في المليون. وهناك أصناف عديدة من الخضروات والحبوب تتحمل هذه المياه المالحة، مثل الأعلاف الخضراء، ومثل الشعير، وهو من محاصيل الأعلاف العالية القيمة.

وبالإضافة إلى المياه العادمة المعالجة والمياه المسوس، هناك المياه الرمادية، وهي الخارجة من مغاسل البيوت وحسب. وبالإمكان أن يُجرى للمياه الرمادية نظام معين على مستوى كل بيت، وأن تروى بها الحدائق المنزلية، فتكون وحدة إنتاجية للبيت نفسه أو للبيوت المجاورة له.

وفي الأردن الآن مشروع لا يزال في بدايته تخطيطاً وإعداداً، وهو ما يسمّى بمشروع الحاكورة، وهو موجّه للأرياف وللبادية؛ وبتنفيذ هذا

المشروع سيصبح كل بيت قادراً على إنتاج غذائه بنفسه.

ومن المياه ما لا يصلح للشرب ولا للصناعة، وهذه بإمكاننا أن نبحث عنها ونستخدمها في الزراعة، خاصة زراعة الأراضي ذات البنية الضعيفة، فتكون مصدراً للري ووسيلة لاستصلاح هذه الأراضي، من خلال المواد العضوية الكامنة فيها.

الخلاصة، إنه لا غنى لنا عن استعمال التقنيات الحديثة من أجل توفير مياه الري، وعن زراعة الأصناف التي تتحمل الملوحة، مع إجراء متابعة دورية للأراضي المرويّة بالمياه غير التقليدية، حتى نعرف الآثار السلبية لهذه المياه فنعالجها. ومن المعروف أن مصر استخدمت المياه المعالجة في الزراعة، منذ أكثر من ١٠٠ عام في الجبل الأصفر بمنطقة القاهرة. وإلى الآن لم يظهر أي تأثير سلبي لها. هذا، وكثير من إنتاج الحمضيات في منطقة الجبل الأصفر بمصر هو من هذه المياه المعالجة.

جواد الحمد

إن تطبيق التقنية الحديثة في إنتاج المياه المعالجة يوفر بعض الطمأنينة. ومما أعرفه، فإن ٨٠-٨٥٪ من مياه الشرب في الكويت تأتي من معالجة مياه الخليج، وهذه يقوم على أمرها ائتلاف يجمع شركة كويتية وشركة ألمانية.

ومع هذا، فإنني أذكّر بأهمية وضع آليات لترشيد الاستهلاك في المزارع والبيوت والأماكن العامة، وبتأهيل موظفي سلطة المياه وفنّييها من أجل المسارعة، عند تعرض أنابيب المياه الممدودة في الشوارع للكسر، إلى إصلاحها. ولا ننسى هنا ما ذكره الزميل طارق التل، وهو حقوق الأردن في مياه نهر اليرموك وفي الأحواض المائية في الأغوار،

الخلاصات والتوصيات

رأى المشاركون في الحلقة أن الأزمة عالمية، وأنها حقيقية وهامة، حيث تنبع أهمية قطاع الزراعة في الناتج المحلي من كونه مرتبطا بأعمال الزراعة ذاتها، وما يرتبط فيها من صناعات وخدمات ومدخلات إنتاجية أخرى، إلا أن تأثر البلاد الفقيرة في العالم- والوطن العربي من ضمنها- كان أقوى وأوضح من الدول الكبرى والغنية لعدة أسباب، منها قدرة الصناعة الغذائية في الدول الغنية على مجاراة العجز وقوّة السياسات الاقتصادية المتبعة والمعتمدة عندها في التعامل مع الأزمات، وبموازاة ذلك يظهر العجز عند الدول الفقيرة؛ إذ إنها تعتمد في اقتصادياتها الغذائية على الاستيراد من دول متعدّدة، ولا تنتهج سياسات اقتصادية تشكل تحدّيا أمام بعض الأزمات.

وأشار المشاركون إلى أنه على الرغم من وجود سياسات اقتصادية عالمية لا تلتزم بأخلاقيات التعاملات الجارية، إذ هناك بعض الاحتكار والمضاربة غير المشروعة، إلاّ أن هناك أيضاً أسباباً أخرى مثل الإهمال في تطوير سياسات الإنتاج الغذائي، وتطوير أساليب الترشيد الاستهلاكي، وأساليب شراء جديدة، بالإضافة إلى التأثير المباشر لارتفاع أسعار النفط عالمياً، إذ إن معظم المنتجات الغذائية- إن لم تكن جميعها- تعتمد في كثير من مراحل إنتاجها على النفط، مثل استعمال آلات الزراعة وأدواتها، والتحويل إلى غذاء مباشر، والتغليف أو التعليب، والنقل، وغيرها.

ومن الأسباب التي رأى المشاركون أن لها دوراً كبيراً في حدوث الأزمة

الغذائية تغيّر المناخ في بعض الدول المنتجة والمصدّرة لبعض المواد الغذائية الرئيسة مثل الأرز والقمح والذرة المنتجة للزيوت. فعلى سبيل المثال مرّت سنتان جافتان على أستراليا أثّرتا على إنتاجها للقمح والأرز مما جعل توقف تصديرها لبعض منتجاتها. وكذلك الأمر في تايلاند والصين.

وركّز المشاركون أيضاً على السبب العائد إلى استخدام كثير من المحاصيل الزراعية لإنتاج الوقود الحيوي، واستغلال الدول الصناعية لقوت الفقراء لإنتاج الوقود الحيوي بديلا عن النفط الذي ارتفعت أسعاره بشكل خيالي مما جعل بعض الدول تتجه نحو الغذاء كوقود حيوي بدل النفط. ووفقا إلى تقرير صندوق النقد الدولي «آفاق الاقتصاد العالمي للعام ٢٠٠٨ « فإن استخدام المحاصيل الغذائيّة لإنتاج الوقود الحيوي مسؤول بنسبة ٥٠٪ تقريباً عن الارتفاع في أسعار المواد الغذائيّة الأساسيّة بين سنتي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧م. هذا بالإضافة إلى تغير النمط الاستهلاكي عند كثير من الشعوب، إذ إن بعض الشعوب- ومنها شعوب الوطن العربي- تنفق كثيراً من دخلها على الطعام والغذاء استهلاكاً، وعلى زيادة الطلب على مواد استهلاكية غير ضرورية.

كما انتقد المشاركون تراجع دور الحكومات في دعم القطاع الزراعي، ناهيك عن توجهات اتفاقات الشراكة الأوروبية العربية وأنظمة منظمة التجارة العالمية WTO، ودعوا إلى قيام الحكومات بواجبها في هذا المجال.

وفي إطار التكامل الغذائي العربي من حيث الحاجات والإمكانات والتحديات خاصة بعد إقرار قمة الرياض في آذار ٢٠٠٧ وضع

استراتيجية لتنمية الزراعة في العالم العربي وتحقيق الأمن الغذائي، فقد أجمع المشاركون على أن التكامل حاجة ضرورية ومطلب أساس للقدرة على مواجهة هذه الأزمة العالمية، لا سيما أن الوطن العربي قادر على مواجهتها إذا أراد ذلك، وأن إمكاناته متوفرة ويسهل التعامل معها، حيث تمثل المساحة المزروعة حوالي ٥٪ من إجمالي المساحة الكلية للوطن العربي، وتشكل المساحة القابلة للزراعة حوالي ٣٥٪ من المساحة الجغرافية، وتبلغ المساحة المزروعة الفعلية ١٠٪ فقط من المساحة القابلة للزراعة. هذا بالإضافة إلى أن بعض الدول العربية، مثل السودان وهي سلة الغذاء في الوطن العربي، تفتح أبوابها وتقدّم أراضيها للاستثمار والاستغلال، سواء للقطاعات العربية العامة أو الخاصة. وبوجود صعوبة في تحقيق الاكتفاء الذاتي القطري عربيا، فإن الحل يكمن في توسيع ذلك على المستوى القومي العربي، وتطوير سياسات التكامل الاقتصادي والزراعي والصناعي العربي.

وعلى الرغم من سهولة إمكانية التكامل الغذائي العربي نظرياً إلاّ أن المشاركين أشاروا إلى تحدّيات كبيرة تواجه هذا التكامل، منها سياسي ومنها برامجيّ ومنها طبيعي، ففي الجانب السياسي رأى المشاركون أن الإرادة سياسية تشكّل أكبر تحدّ أمام التكامل، ولذا لا بد من أن يتبعها قرار بالاتفاق على إطار ما في التعاون الاقتصادي يتبعه بعد مدّة شكل من أشكال الاتحاد الاقتصادي مثل اتفاقيات التجارة أو الأسواق المشتركة أو غيرها.

ومن التحديات البرامجية في الوطن العربي أن قطاع الزراعة في الوطن العربي يعاني من مشاكل كبيرة على صعيد التمويل، والتعامل مع الأسواق بالإضافة إلى ممارسات غير سليمة من المزارعين تجاه الأرض وزراعتها، وأن نظام التعليم في الوطن العربي لا يلبّي الحاجة إلى الاهتمام بالأرض.

وقد أثار بعض المشاركين مشكلة انخفاض القوة الشرائية لتجار المواد الغذائية عربيا وأردنيا لتصل إلى أكثر من ٥٠٪، مما يتسبب بضعف القدرة على تخفيض اكتفاء السوق بأسعار معقولة، خصوصا في ظل تراجع تسهيلات الاستيراد. وبهذا فإن زيادة معدلات التضخم الاقتصادي آخذةٌ بالزيادة في كثير من دول الوطن العربي، حتى في الدول النفطية منها، وقد كانت التدابير الإدارية التي اتّخذها الحكومات لكبح جماح التضخّم خاصةً في القطاعات غير القائمة على المبادلات التجاريّة كالأسواق العقاريّة أو السلع الغذائيّة المُستوردة غير كافية في هذا المجال.

ورأى المشاركون أن البيئة الطبيعية العربية أصبحت تعاني كثيراً من المشاكل، إذ إن شحّ المياه ونقص نسبة الأمطار، وزيادة التصحّر، وعمليات الجور على الأراضي الزراعية لصالح قطاع الإنشاءات والتعمير، كل ذلك يشكّل تحدياً كبيراً أمام القدرة على مواجهة الأزمة على مستوى الوطن العربي.

وحول إدارة الأزمة على صعيد الوطن العربي جميعاً أو قُطريا فقد بيّن المشاركون أن الدول العربية متفاوتة في ذلك، فهناك الدول النفطية

وغير النفطية، وهناك الدول قليلة العدد سكانياً وضخمة العدد، ولذلك لوحظ عجز الدول العربية الفقيرة مثل الأردن واليمن وغيرهما، والدول ذات عدد السكان المرتفع مثل مصر والمغرب وغيرهما في التعامل مع الأزمة، في حين أن الدول العربية النفطية عملت على زيادة أجور العاملين في القطاع العام، وطالبت القطاع الخاص بمثل هذا الإجراء.

وأوضح المشاركون أن تعامل الإدارات العربية مع الأزمة كان بمواجهتها عبر مساعدة المواطنين وليس عبر وضع سياسات اقتصادية أو برامج زراعية أو قوانين استهلاكية وترشيدية، مما يعني بقاء الأزمة موجودة، وبقاء الشعوب والحكومات معتمدة على زيادة الأجور وليس على وضع البرامج البديلة.

ومن هنا رأى المشاركون أنه لا بُدّ- كي يمنع الوطن العربي تفاقم الأزمة- من اتباع سياسات اقتصادية وزراعية، تدعم الزراعة وترشّد الاستهلاك، بالإضافة إلى تشريعات وقوانين تعمل على حفظ القطاع الزراعي وتشجع على الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية، سواء على صعيد الوطن العربي جميعاً أو على صعيد كل قطر وحده.

ونوّه المشاركون أيضاً إلى ضرورة إشراك جميع فئات المجتمعات ومؤسسات المجتمع المدني العربية وقطاعات الاقتصاد الخاصة في بلورة حزمة من الإجراءات المتعددة: سياسياً واجتماعياً وتعليمياً واقتصادياً وغيرها. كي لا تتفاقم الأزمة وينشأ عنها تداعيات سياسية واجتماعية سيئة.

أما عن الأزمة في الأردن بشكل خاص فقد نبّه المشاركون إلى أن الأردن متأثر بالأزمة أكثر من غيره من الدول العربية بكثير, لأسباب

متعدّدة، منها اقتصادية ومنها اجتماعية ومنها بيئية (في المناخ والأرض). إلاّ أن كثيراً من تلك الأسباب يمكن التعامل معه؛ فلا بد من تعاون الحكومة وأصحاب القرار مع القطاعات الزراعية والاقتصادية الخاصة لتدشين مشاريع، ودعم سياسات اقتصادية وزراعية تعود بالنفع على الأردن، بالإضافة إلى تنبيه المجتمع وإرشاده إلى كيفية التعامل مع الأزمة على مستوى الفرد والعائلة.

وقد خرج المشاركون في الحلقة بجملة من التوصيات والحلول التي تساعد الوطن العربي- والأردن على وجه الخصوص- في الخروج من الأزمة وفي حسن التعامل معها، ومنها:

١. الدعوة إلى عقد قمة عربية لبحث قضية الزراعة والأمن الغذائي العربي.

٢. البدء بإيجاد صيغة تكامل عربي مشترك تبدأ من إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة إلى الاتحاد الجمركي إلى سوق عربية مشتركة، ثم اتحاد اقتصادي يقود إلى اتحاد نقدي ثم سياسي.

٣. رفع النفط من حساب التجارة البينية بين الدول العربية.

٤. سنّ التشريعات والقوانين التي تعمل على دعم الزراعة والمزارعين، وفي المقابل تمنع أي تأثير سلبي من قطاعات أخرى عليه.

٥. الدعوة إلى المحافظة على الملكية العامة ودعم الدولة للقطاعات الحيوية الأساسية: التعليم، والصحة، والزراعة

والمواد الغذائية والوقود.

٦. التعاون الجاد والمثمر والمباشر مع الجمهورية السودانية– سلة الغذاء العربي– لاستثمار أرضه والاستفادة منها.

٧. الدعوة إلى تغيير السياسات التنموية والزراعية، وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي.

٨. إيجاد حالة من التوازن في السوق بين طرفي المعادلة التجارية: المنتج والمستهلك.

٩. بلورة أنظمة إنذار متقدم لتوقع الأزمة، ووضع الحلول الوقائية لتجنُّب آثارها، خصوصا فيما يتعلق بالغذاء والحاجات الضرورية.

١٠. الدعوة إلى زيادة التسهيلات الضريبية بخصوص القطاع الزراعي والصناعات الغذائية، ومن بينها إلغاء ضريبة المبيعات كليا للمساعدة على خفض أسعار المواد الغذائية نسبيا.

قائمة المشاركين

د. إبراهيم سيف	الباحث المقيم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، برنامج الشرق الأوسط/ بيروت
أ.د. أحمد الريماوي	نائب عميد كلية الزراعة في الجامعة الأردنية
أ.د. بشار الشريدة	خبير الأمن المائي في وزارة الزراعة الأردنية
أ. جواد الحمد	مدير مركز دراسات الشرق الأوسط/ الأردن (مدير الحلقة)
د. خالد الوزني	المستشار الاقتصادي السابق لجلالة الملك/ الرئيس التنفيذي لشركة دارات ونائب رئيس مجلس الإدارة
أ. خليل الحاج توفيق	نقيب تجار المواد الغذائية في الأردن
م. طارق التل	نقيب المهندسين الزراعيين السابق، والمساعد السابق لمدير دائرة الإحصاءات العامة
أ.د. عبد الله الطاهر	أستاذ الاقتصاد في جامعة مؤتة/ الأردن
د. محمد أبو حمور	وزير المالية الأسبق/ ورئيس مجلس إدارة شركة البوتاس الأردنية

إصدارات مركز دراسات الشرق الأوسط

أولاً: البحوث والدراسات والندوات

- حماس والحركة الإسلامية والحوار مع النظام السياسي في الأردن/ ندوات ٥٣.
- حق عودة اللاجئين الفلسطينيين بين النظرية والتطبيق/ندوات ٥٢
- رؤى استراتيجية إسرائيلية لحرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦م ضد لبنان.
- إسرائيل ومستقبلها حتى عام ٢٠١٥م.
- السياسات العربية في التعامل مع الصراع العربي- الإسرائيلي حتى ٢٠١٥م.
- العرب وإسرائيل، سيناريوهات الصراع العربي- الإسرائيلي حتى عام ٢٠١٥م.
- العرب ومقاطعة إسرائيل.
- الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني.
- آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن.
- منظمة التحرير الفلسطينية نحو مشروع لإصلاح بنيوي سياسي.
- انعكاسات التطورات الإقليمية والدولية على العلاقات العربية-الإسرائيلية.
- الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥.. ظروفها، آلياتها، نتائجها.
- تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية.
- العرب في مناهج التعليم الإسرائيلية.
- الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية لجذب الاستثمار، إعلان مؤتمر فرص الاستثمار وآفاقه في الأردن.
- رؤية استراتيجية عربية لتطبيق حق العودة، إعلان مؤتمر مستقبل فلسطينيي الشتات.
- مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطينيي الشتات.
- انعكاسات عضوية منظمة التجارة العالمية وتطبيق التخاصية على التنمية

الاقتصادية في الأردن.
- انعكاسات العولمة السياسية والثقافية على الوطن العربي.
- الأمن القومي العربي في منطقة البحر الأحمر.
- المصالح العليا للأردن، المكونات والتحديات.
- الدولة الفلسطينية المستقلة.
- الديمقراطيات في الوطن العربي، التحديات وآفاق المستقبل.
- التوجهات الغربية نحو الإسلام السياسي في الشرق الأوسط.
- المدخل إلى القضية الفلسطينية، ط٧.
- دراسة في الفكر السياسي لحركة (حماس) (١٩٨٧-١٩٩٦)،ط٣.
- أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني- الإسرائيلي.
- اتفاق الخليل.. نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي.
- الاستثمار في الأردن.. فرص وآفاق.
- إسرائيل تستولي على بيت المقدس وفق مخطط استراتيجي.
- أمـــن الخليج العربي في ظل النظام الدولي الجديد.
- انتخابات الحكم الذاتي الفلسطيني.
- الانتفاضة الفلسطينية مستقبلها ودورها في التحرير.
- الانتفاضة تغير معادلات الصراع في المنطقة.
- الانعكاسات السياسية لاتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني.
- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة (١٩٩٨-٢٠٠٢)/ (بالإنجليزية).
- الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وغزة.
- التغيرات في النظام الدولي وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط.
- توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط.
- دور مراكز الدراسات في صناعة القرار في الدولة الأردنية الحديثة.
- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥).
- السلطة الوطنية الفلسطينية في عام (١٩٩٤-١٩٩٥)، (بالإنجليزية).
- عملية السلام في الشرق الأوسط وتطبيقاتها على المسارين الفلسطيني والأردني.

- في الذاكرة الإنسانية، المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني (١٩٤٨-٢٠٠٠)، ط٥.
- قضية القدس ومستقبلها، في القرن الحادي والعشرين، ط٣.
- القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا(MENA).
- المؤتمر الإقليمي للسلام في الشرق الأوسط.
- مدخلات التنمية الاقتصادية وإشكالاتها في فلسطين ٢٠٠٦-٢٠٠٨.
- مستقبل الأمن القومي العربي في ظل السلام مع إسرائيل، ط٢.
- مستقبل الحياة المدنية في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.
-مستقبل السلام في الشرق الأوسط.
-مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط.
-معاهدة السلام الأردنية-الإسرائيلية..دراسة وتحليل، ط٢.
-المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف للسلام في الشرق الأوسط (السيناريوهات المتوقعة).
-نظرات وتطلعات في واقع ومستقبل الشرق الأوسط.

ثانياً: التقرير الاستراتيجي

١.الصلاحيات الدستورية والقانونية الفلسطينية، ع٣٥.
٢.المأزق الأميركي في العراق..رؤى في استراتيجيات الخروج، ع٣٤.
٣.اتجاهات الناخبين الفلسطينيين في انتخابات البلديات ورئاسة السلطة، ع٣٣.
٤.صراع القيم الحضارية ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، ع٣٢.
٥.الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ع٣١.
٦.تداعيات الصراع في القرن الأفريقي على الوطن العربي، ع٣٠.
٧.تداعيات المشروع الإسرائيلي في الفصل الأحادي الجانب والجدار الفاصل، ع٢٩.

٨.الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج٢، الحرب على العراق، ع٢٨.
٩.الحرب الأمريكية على ما يسمى الإرهاب، ج١، الحرب على أفغانستان، ع٢٧.
١٠.حلقات العصف الذهني الاستراتيجي (تداعيات الحرب الأمريكية على العراق/ مستقبل القضية الفلسطينية في ضوء خريطة الطريق)، ع٢٧.
١١.المحكمة الجنائية الدولية.. آلية قصاص دولية من مجرمي الحرب، ع٢٥، ٢٠٠٣م.
١٢.مفهوم الإرهـــاب وحق الشعب الفلسطيني في المقاومة، ع٢٤، ٢٠٠٣م.
١٣.انتخابات الكنيست الإسرائيلي ٢٠٠٣، الخريطة السياسية والانعكاسات المستقبلية، ع٢٣، ٢٠٠٣م.
١٤.الاغتيال جريمة حرب ثابتة في السياسة الإسرائيلية، ع٢٢، ٢٠٠٢م.
١٥.الجدار الأمني الفاصل بين الكيان الإسرائيلي والضفة الغربية، ع٢١، ٢٠٠٢م.
١٦.تحولات البيئة التشريعية الدولية في ظل أحداث ١١سبتمبر٢٠٠١، ع٢٠، ٢٠٠٢م.
١٧.عملية السلام في الشرق الأوسط.. الدوافع والانعكاسات (١٩٩١-٢٠٠١)، ع(١٨و١٩)، ٢٠٠٢م.
١٨.الديمقراطية في الوطن العربي مؤشرات وآفاق، ع١٧، ٢٠٠٢م.
١٩.الأردن ورئاسة القمة العربية، التحديات والآفاق، ع١٦، ٢٠٠١م.
٢٠.انتفاضة الأقصى تعيد النظر في مستقبل الكيان الصهيوني، ع(١٤و١٥)، ٢٠٠١م.
٢١.مستقبل القضية الكردية في الشرق الأوسط، ع١٣، ٢٠٠٠م.
٢٢.الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان.. مرحلة تحول استراتيجي في الصراع، ع١٢، ٢٠٠٠م.
٢٣.الإمكانات النووية العربية، التحديات وآفاق المستقبل، ع(١٠و١١).

٢٤.توجهات إسرائيل السياسية تجاه الشرق الأوسط في عهد باراك، ع(٩,٨).
٢٥.القدرات النووية الإسرائيلية، الخطر الاستراتيجي على الأمن والسلام في الشرق الأوسط، ع٧.
٢٦.توجهات السياسة الخارجية الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني، ع٦.
٢٧.المواجهة بين حماس والموساد، ع(٤و٥).
٢٨.نصف قرن على الكارثة الفلسطينية، ع(٢و٣).
٢٩.المواجهة بين العراق وأمريكا، ع١.

ثالثاً: مجلة دراسات شرق أوسطية

مجلة فصلية محكمة، يصدرها المركز بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات، وقد صدرت منها الأعداد من (١-٤١)، صدر العدد الأول منها عام ١٩٩٦م.

رابعاً: شهرية الشرق الأوسط

١.الدين والسياسة والتحولات في الوطن العربي.
٢.دور الانتفاضات الفلسطينية في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وآفاق الانتفاضة الثالثة.
٣.اتجاهات التحول في توازن القوى السياسية والاجتماعية في الديمقراطية الأردنية.
٤.نحو توافق فلسطيني لتحريم الاقتتال الداخلي.
٥.تداعيات حصار غزة وفتح معبر رفح.
٦. دور مؤسسة القمة العربية ومستقبلها.

1- Call an Arab summit to discuss the agricultural issue and the issue of Arab food security in order to maintain the economical, social and political stability.
2- Begin to establish an Arab integration forum that begins with an Arab Free Zone Area, then progresses to a customs union, then to an Arab common market, then to an economical union, then a monetary union, and finally a political union, like Europe achieved over the last fifty years.
3- Pass laws that support farmers and agriculture, prevent negative impact on other sectors, and protect consumers from abusive monopoly.
4- Maintain business and government support for the vital sectors: education, health, agriculture, food and fuel.
5- Cooperate directly with the Republic of Sudan to invest and utilize its land, and develop similar potential in Algeria.
6- Change development and agriculture policies and enhance the social security.
7- Establish a market balance between producers and consumers.
8- Found advanced alarm systems to predict and avoid the crisis and its impact.
9- Increase tax facilities for the agricultural sector and food industry, for example by canceling the sales tax to reduce food prices.

Abstract

The Arab Food Crisis:
Challenges and Remedial Trends

The rise in prices of basic foodstuffs is a big challenge for the Arab World as for most of the world's countries. The value of the food gap has increased from 2.4 billion dollars in the beginning of the 1970s to an average of 12.5 billion dollars during the eighties and nineties and more than 18 billion dollars in 2006.

This book sheds light on the causes which played a significant role in expanding the food crisis, such as the effect of climate change on the production of staple foods, such as rice, wheat and corn cultivated for oil. Another cause is the use of crops to produce biofuel, instead of food, in response to the rise in oil prices and because of the need for energy. In addition, many people have changed their pattern of consumption.

Among the causes is the significant decrease in governments' role in supporting the agricultural sector, as well as European and Arab partnership agreements and the regulations of the World Trade Organization (WTO). This book makes it clear that integration is necessary to confront this international crisis especially as the Arab World has ample resources to remedy the situation.

Jordan has been affected by the crisis much more than the other Arab countries for a variety of economical, social, and climatic and geological reasons.

This book concludes with a number of recommendations which may help the Arab World, and Jordan in particular, to find a way to deal with this crisis:

Contents

Subject	Page
Preface	7
Introduction	11
The first dimension: **The reality of the crisis and its connection with the monopoly and speculation policies**	15
The second dimension: **Arab food integration: needs, potentials and challenges**	21
The third dimension: **Crisis management in the Arab World**	47
The fourth dimension: **The efforts of the government and people to face the crisis in Jordan**	63
Conclusion and recommendations	83
Participant list	90
Abstract	99

The Arab Food Crisis

Challenges and Remedial Trends

Editor

Mohammad Abu Hammour

Participants

Khaled Al- Wazani
Ibrahim Saif
Khaleel Al- Haj Tawfiq
Ahmad Al- Rimawi
Tareq Attal
Bashar Al- Shraideh
Abullah Attaher
Jawad Al- Hamad
Mohammad Abu Hammour

Monthly Middle Eastern 7

The views of the contributors does not necessarily stand

to MESC position

First Edition
Amman – 2008

Copy Rights Reserved to MESC

To order our publication:
Middle East Studies Center
P.O.Box 20543 – Amman 11118 – Jordan
Tel: ++962-6-4613451 / Fax: 4613452
E-mail: mesc@mesc.com.jo
http:// www.mesc.com.jo

and All Jordanian & Arabic Libraries

The Arab Food Crisis

Challenges and Remedial Trends